العنف المجتمعي

الدكتور
صفوان مبيضين



العنـــف المجتمعي

الأسباب..الحلول

العنـــــف المجتمعي

الأسباب..الحلول

الدكتور
صفوان محمد المبيضين

المحتويات

تقديم

يتنــاول الصــديق الــدكتور صــفوان المبيضــين فــي كتابــه هــذا موضــوعاً شــائكاً اختلفــت الآراء فيــه ، وتعــددت الــرؤى؛ فــالعنف المجتمعي الذي يدور حولـه الكتـاب ظـاهرة متعددة الأسباب متكسـرة الــدواعي متشــابكة العلــل، ولعــل الخــوف فيهــا ان ترهــق الكاتــب الموضــوعية مــن أمــره عســرا ، وان يضــع فــي معتــرك مــن الآراء والتصورات ، وان يقفه في القضـايا التـي يعالجهـا دون نمطيـة الحكم والتي اعتادها كثيراً من الناس.

علــى أن الــدكتور صــفوان قــد تــوفر علــى همــه بعيــدة المرمــى، تصـدت كمـا سيرى قـارئ هذا الكتـاب بمجمـل الأشكال التـي ينطـوي عليهـا موضـوع الكتـاب، وأفضـت بـه إلـى نتـائج جديـدة بالتأمـل وإلـى خلاصــات لا بــد أن تكــون موضــوعاً لنظــر المشــتغلين بقضــايا علــم الاجتمــاع الإنســاني بدرجــة عامــة ، ولنظــر المهتمــين بظــاهرة العنــف المجتمعي بالأردن العزيز بشكل خاص.

ولقـد أفـاد الكاتـب مـن تجربتـه وخبرتـه العمليـة فـي التعامـل مـع قضايا العنف المجتمعي منذ أكثر من خمس أعوام، كما أفاد من قراءته العلميـة المتراكمـة ومن معطيـات واقـع الموضـوع نفسـه فكـان لنـا هـذا العمـل الجـدير باهتمـام الدراسـيين وعنايـة المسـؤولين فـي آن، وهـي مناسبة نشد على يديه فيها ونرجو له مزيداً من النجاح والتوفيق .

الكاتب ابراهيم العجلوني

مقدمـــــــــة

عند الحديث عن الدولة الأردنية التي هي بحكم دستورها ، ومنظومتها القانونية، وأداء سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، دولة قانون ومؤسسات، نلاحظ تحقيق الأردن نموذجاً متقدماً وبفترة قصيرة من الانصهار الوطني والأمن والاستقرار على الرغم التحديات والتهديدات المستمرة الناجمة عن الصراعات التي شهدها العالم والمنطقة العربي وسائر الحروب والصراعات في منطقة الشرق الأوسط.إضافة إلى الأزمات التي تشكلت في الآونة الأخيرة ومنها احتلال الكويت ورجوع المواطنين مروراً بحرب الخليج التي خلقت مزيداً من نزوح الأشقاء العراقيين وتبعات تلك الأزمات على الوطن والمواطن بالرغم من شح الإمكانيات لهذا الوطن ا لا أنه حافظ على ديمومة نعمة الآمن والاستقرار وسيادة القانون.

ويدرك المتتبع للواقع الأردني إن حماية هذه الانجازات وتطويرها والبناء عليها يمثل أولوية وطنية، خاصة وأن المملكة تواجه تحديات جديدة في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة التعقيد.

لقد طرأت خلال العقدين الماضيين تغييرات مهمة على وظيفة الدولة فيما يتعلق بدورها الاقتصادي حيث فرضت المتغيرات الاقتصادية إعطاء القطاع الخاص دوراً متنامياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية وخلق فرص العمل، علماً أن على الحكومة أن تحقق انجازاً أفضل وأسرع في تنمية دورها الاجتماعي والقدرة على حفز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد المتزايد من المتطلعين إليها.وبتالي

أصبح مفهوم العمل والتنمية يعتمد على المشاركة بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني مما يعرف بمفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع "Governance".

ان التحول في دور الدولة لا يلغي واجباتها في تنظيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وتوفير فرص متكافئة للشباب من أجل الحصول على المتطلبات التي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل، وتطوير مختلف جوانب حياتهم والمساهمة بالتغيير في دور الدولة في مراحله الانتقالية في توسيع فجوة التوقعات، لا سيما لدى قطاع الشباب.

ان مشكلتي الفقر والبطالة وازدياد الأوضاع الاقتصادية صعوبة، وضعف قنوات التعبير والتواصل، وتنامي اعتماد الواسطة والمحسوبية، تؤدي إلى تزايد دور الهويات الفرعية في حياة المجتمعات المحلية، لا سيما في ظل الاختلالات التنموية والضغوط التي تعرضت وتتعرض إليها الطبقة الوسطى بما يؤثر على ثقافتها ودورها بحيث تصبح فئات عديدة تستعيض عن الأطر المدنية والسياسية في تحقيق طموحاتها السياسية والاجتماعية بالعودة إلى الأطر التقليدية المعبرة عن تلك الهويات الفرعية.

وقد استغل البعض ذلك في استدعاء جديد اقرب الى محاولة توظيف العشائرية لخدمة أغراضه الذاتية بما يسيء للعشيرة كوحدة اجتماعية أساسية ولدورها التاريخي الذي يعتز به الأردنيون بوصفها داعماً أساسيا للبناء الوطني ولسلطة الدولة واستقرار نظامها السياسي.

فالعشيرة كانت دوما عنوان نخوة وقيم سامية وسنداً للدولة وأجهزتها في بسط الأمن والسلم الاجتماعي بعيداً عن العصبيات التي تحاول خطف دورها بدعاوي مختلفة.

إن بسط الأمن المجتمعي وثقافة سيادة القانون ليست مسألة إدارية أو عملياتية مجردة، بل هو منظومة متكاملة عمادها المواطن وشعوره بالمسؤولية التي تبدأ بالتزامه هو نفسه بالقانون، والحرص على تعزيز مكانته في حياة المجتمع، فهذا هو أساس المواطنة الحقة والأساس الذي تبنى عليه معايير وقيم المساواة وتكافؤ الفرص. فالدول المتقدمة تقوم على المؤسسات وسلطة القانون، ولذلك يبقى الأمن قاصراً إن لم يكن المواطن شريكاً في تحمل مسؤولياته تجاه بسط سيادة القانون، بهذا كلما تقدم المجتمع أكثر. وزاد التزامه بالقانون، قلة تكلفة ومظاهر العنف وإشاعة الأمن وتعميمه في ربوع الوطن.

إن الدولة وأجهزتها المتخصصة هي الجهات المعنية بتطبيق القانون وفرض النظام العام على امتداد أراضي المملكة، وليس من حق أي جهة أخرى أن تلجأ الى اخذ القانون بيدها، فهذا إخلال بسيادة القانون ومدخل للفوضى لا يجب السكوت عليه، وفي كل الأحوال فان استخدام القوة(اذ لزم الأمر) لتطبيق القانون منوط حصراً بالدولة،وضمن أسس وقواعد وأنظمة وقوانين تحكم استخدام القوة ولكنه قد يكون هناك من قبل البعض اجتهاد في تطبيق القانون.

وتؤكد التجربة العملية ان جانباً مهما من المشاكل التي تترتب على ممارسة أجهزة الدولة وخاصة الأمنية منها لمسؤولياتها، تنتج عن وجود اجتهاد في تطبيق القانون ناجم عن ضعف في التشريعات ذات العلاقة أو في القواعد الناظمة

لعملها، وهو ما يستلزم تضييق مساحة" الاجتهاد" الى الحد الأدنى وإعادة النظر في النصوص التشريعية لأن عكس ذلك يولد الانطباع لدى المواطن بعدم المساواة وبوجود معاملة تمييزية في أداء الأجهزة الأمنية، وبخاصة في ظل غياب ثقافة المحاسبة والمساءلة.

إضافة إلى ما تقدم عن ذلك، فان الممارسة تكشف عن قصور بعض التشريعات الجزائية عن تحقيق الردع الفعال لأنماط الجرائم التي تنال من هيبة الدولة وتلحق الضرر بالممتلكات العامة والخاصة، وتعرض أمن المجتمع للخطر، والأمر نفسه ينطبق على القوانين والأنظمة التي تتعلق باقتناء السلاح وحمله، والتي باتت بحاجة إلى مراجعة لتصبح أكثر تقييداً إلى جانب الاستمرار في سحب السلاح غير المرخص، إضافة لظهور سلوكيات خاطئة تؤدي إلى العنف لكنها في الحقيقة غير مجرمّه بنصوص قانونية.

وفي ضوء التحولات التي وقعت في العقود الأخيرة على دور الدولة، فإنه لابد من مراجعة جوانب متعددة من أساليب السلطة التنفيذية وأجهزتها في علاقتها مع المواطن بعد أن تغيرت طبيعة تلك العلاقة عن السابق. فقد بات على الحكومات أن تدرك أن نمط تعاملها مع المواطن يسهم في تشكيل المزاج العام، لا سيما في ظل الانفتاح الإعلامي الذي يتيح للمواطن متابعة أدق التفاصيل عن أداء حكومته وعن الإخبار المحلية التي قد يتجاهلها الإعلام الرسمي.

وفي هذا الإطار، فقد بات المواطنون أكثر دراية ووعياً بحقوقهم الأساسية، ولذا فأنهم يتطلعون للحصول على الخدمات الحكومية بعدالة وسوية عالية، ولم يعد المواطن يقبل أن يمارس

عليه الموظف العام سلوكاً سلطوياً بينما هو موجود ويتقاضى راتبه من دافعي الضرائب.

إن الدول التي لا تقدم وتبادر للاعتراف بالتحديات، خاصة تلك المتعلقة بسيادة القانون وهيبة الدولة وتقوم بمواجهتها بكل حزم، تتعرض لمخاطر متزايدة ويؤدي تأخرها عن معالجة تلك الظواهر إلى تضاعف التكاليف والتضحيات.

وبرغم نجاح الأردن في مواكبة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي إلا أن تحديات أساسية ما تزال ماثلة أمامه فيما يتعلق بإصلاح جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية والسياسية وترسيخ مكانة المجتمع المدني كمكون رئيسي وأساسي بما يضمن دوام سيادة القانون. فالمجتمع المدني هو الرديف الحقيقي للدولة، وهو صمام الأمان للسلم الاجتماعي بما يخلقه من روابط مدنية طوعية بين المواطنين على اختلاف أصولهم ومهنهم وميولهم الفكرية والثقافية والسياسية.

ولذلك، وهناك فرصة قائمة للبدء في مراجعات شاملة لكل جوانب الحياة الأردنية وبالنظر إلى أهمية الأمن المجتمعي والاستقرار في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فانه يتعين أن تحظى هذه المسالة بأولوية خاصة في اتجاه بناء وفاق وطني على سبل المعالجة لها في المدى القريب، وبما لا يسمح لظواهر أو مظاهر عابرة أن تتجذر في المشهد الوطني أو تجد لها منابر تحريض أو تشجيع، وذلك على طريق إيجاد بيئة مجتمعية وطنية ترفض التطاول على القانون والانتفاض من سيادته.ويسجل نقاط ايجابية ظهرت في الآونة الأخيرة كدليل على إعادة مراجعة السياسية العامة في الأردن فما بتشكيل لجنة الحوار الوطني الا دليل عملي على السير نحو الطريق الصحيح

كـذلك تشـكيل لجنـة الحـوار الاقتصـادي وبتـالي فهنـاك أمـل فـي أحداث نقله نوعية شاملة ستؤتي أكلها على المدى القريب.

الفصـــــل الأول

الفصل الأول

المبحث الأول

العنف المجتمعي من وجهة نظر خبراء علم الاجتماع والسلوك والقانون والأطباء النفسيين

يعتمد الباحث أن تناول وجهة نظر الخبراء في قضايا العنف المجتمعي يعد مدخلاً هاماً قبل الإسهاب في الموضوع وبالتالي يلاحظ الناظر للشأن الاجتماعي في الوطن العربي حاليا، يقرأ عناوين ساخنة، تعكس حالة من التفسخ الاجتماعي بعد انتشار الجريمة داخل الأسرة الواحدة على نطاق واسع .

ومن يقرأ عناوين الصحف، يجد نفسه أنه أصبح معتادا على قراءة أنباء عن ارتكاب جرائم قتل ، لم يكن المرء يتصور أن يسمع عنها ، أو أن يقرأ بها، أو يتخيل أن شخصا ما يمكن أن يقدم على ارتكابها.

من هذه الجرائم ، التي تفشت في داخل نسيج المجتمع العربي، جرائم قتل الأزواج لزوجاتهم ، أو العكس ، فضلا عن جرائم قتل الأبناء لآبائهم ، والعكس أيضا ، وهو ما يعكس خطورة ما يصل إليه مرتكب الجريمة ، داخل الأسرة الواحدة ، أو بين أربابها، الأمر الذي يكون من نتيجته حالة من التفسخ الاجتماعي الذي صارت إليه الأسر، والمجتمع في آن.

هذه الجرائم أصبحت تحمل معها ، خطورة الابتعاد عن الالتزام بروح الدين ، وعدم اتباع أوامره ، فضلا عما تشكله هذه الجرائم من خلخلة في بنية المجتمع ، وتفكيك في نسيج الأسرة الواحدة ، وهو ما يتسبب عنه انزواء لثقافة التسامح ، وتغييب لروح الحوار، حتى أصبح استخدام العنف الاجتماعي هو السبيل لحل الخلافات.

خبراء علم الاجتماع يرجعون ارتكاب هذه الجرائم إلى ارتفاع الأسعار، والبطالة وعدم استطاعه رب الأسرة توفير الاحتياجات الأساسية لأبنائه من مأكل وملبس وتعليم، ما قد يؤدى إلى استخدام الآباء وأبنائهم للعنف في التعامل فيما بينهم من ناحية ، أو مع المجتمع من ناحية أخرى.

وتكشف الدكتورة ايمان شريف قائد، استاذ علم النفس الجنائي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، أن انتشار العنف يرجع إلى أسباب مجتمعية ، وأخرى بيئية منها ارتفاع درجة الحرارة.

هذا المناخ – كما تراه- قد يكون أحد العوامل التي تؤدى إلى ارتفاع معدل العنف لأنه يسبب العصبية كما أن ارتفاع درجات الحرارة كذلك قد يؤدى إلى نشاط زائد يتأثر به مرتكب الجريمة.

وهنا يرى الخبراء أن العنف الناتج عن البيئة، يعد من أشكال العنف السلبي ، الذي يمارسه البعض بفعل مؤثرات خارجية وغير مباشرة ، وهى العوامل الناتجة عن البيئة،بفعل ما تسببه البيئة من إزعاج وتلوث ، والتي ترتفع معها معدلات العنف والجريمة.

وترصد الدكتورة شريف أنواعا لاستخدام العنف الاجتماعي ، وأن "كل نوع من أنواعه، له سبب مع اندراج

كافه أنواع العنف تحت مظلة المجتمع، وأن أقدم أنواع العنف هو العنف الأسرى، فالأسرة هي منبع العنف أو المسبب الرئيسي له وأول جريمة في التاريخ كانت من داخل الأسرة التي تؤثر على حياة الفرد منذ أن كان جنينا في بطن أمه".

وترى أننا "قد نرى عائلات مميزة نحكم عليها من الظاهر في حين أنه لا أحد يعلم بما يحدث خلف الأبواب المغلقة والرفاهية الشديدة عند التنشئة التي قد تسبب كوارث عند الكبر". مستشهدة في ذلك بالمهندس المصري الذي قتل زوجته وأبناؤه بعد إفلاسه خوفا عليهم من الفقر!

ومن أنواع العنف الأخرى، والتي يراها خبراء علم الاجتماع تلك الواقعة داخل المؤسسة الاجتماعية أو المهنية الواحدة ، وذلك عندما يفضل مدير عامل عن آخر مما يؤدى إلى حالة من الحقد والحنق بين أفراد الأسرة داخل مؤسسة العمل ، ما قد يؤدي إلى لجوء بعض الأفراد إلى العنف سواء تجاه المدير أو الزميل، مثل ما حدث مؤخرا مع سائق شركة "المقاولون العرب" الوطنية، الذي عبر عما بداخله تجاه أحد موظفي الشركة بإطلاق النار عليه هو وعدد من زملائه.

وهناك أشكال أخرى من العنف، من الصعب أن يتم نعت المجتمع المصري بها فقط ، إذ أنها تنسحب إلى مواقع أخرى كثيرة من دول العالم . مثل العنف في الملاعب ، وما تشهده من محاولات شغب، وخاصة في مباريات البطولات الدولية ، نتيجة لعدم احترام الآخر ، ورفض فكرة فوز الآخر، وهزيمة الذات.

ومن مسببات العنف، منه ما يكون عن طريق الوراثة ، فحينما تؤسس أسرة لمنهج العنف بشكل غير مباشر، حينما يرى

فيها الطفل أباه يضرب أمه ، فيتعلم أن ذلك أمرا طبيعيا ويمارسه بالوراثة.

ومنه أيضا الإحباط ، فعندما لا يستطيع الفرد تحقيق هدفه فقد يخرج ما بداخله من غضب في صورة عنف في التعامل مع الآخر، بالإضافة إلى ما قد يكون سائدا في المجتمع، الذي يعلم الفرد بأن يأخذ حقه باستخدام العنف مثل "من ضربك فلتضربه"، وهو ما يتطلب توجيه المجتمع من خلال كافه مؤسساته إلى كيفيه التعامل والتنفيس عن الغضب بطرق صحيحة .

وبالإضافة لما سبق ، فان الأخطر هو الدور الذي تلعبه أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة من نشر ثقافة العنف بين جمهور الرأي العام ، مما يكون له أبلغ الأثر في ردود فعل سلبية وغير ايجابية ، والتي قد تعمل على إثارة حالة من الحنق بين المواطنين ، والسعي إلى الثراء السريع ومظاهر الحياة الجذابة التي يمكن بدون تحقيقها أن يسبب هذا التأثير الإعلامي حالة من الإحباط ، مما يتطلب في المقابل توعية دينية للتمسك بالقيم والمبادئ والأخلاق العامة، والالتزام بالسياج الأسري والمجتمعي.

ويقول الطبيب النفسي جيمس جيلجان مدير مركز دراسات العنف في جامعة هارفارد الأميركية في كتابيه" العنف "و"الوقاية من العنف" إن أعمال العنف تهدف إلى إزالة مشاعر "العيب" و"الإذلال" أو" التحقير"، وإحلال مشاعر "الفخر" مكانها. ونتيجة عمله مع الأفراد الذين لجئوا للعنف على مدار الثلاثين سنة الأخيرة يرى جيلجان أن الشرارة التي تطلق العنف هي التهديدات الموجهة "للعزة بالنفس" أو تلك التي تؤدي لتحقير الفرد. والسؤال الذي يبرز في هذا المجال أنه إذ كان

الأمر كذلك حقاً فلماذا تتحول هذه المشاعر إلى عدوان أو سلوك عنيف عند فئة الشباب بالذات؟يعطي علماء النفس والاجتماع والإنثروبولوجيا إجابتين في غاية الأهمية عن هذا السؤال؛ الأولى هي أن الشباب يبحث عن "المكانة"، وغالباً ما يؤدي العنف إلى تعزيز مكانة الفرد بين شلة الأصدقاء أو في المجتمع الصغير، خاصة إذا كان الفرد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا في المجتمع. أما الإجابة الثانية فهي أن الشباب ما يزالون في مرحلة البحث عن الذات أو الهوية وأن العنف هو أحد الأساليب لإثبات الذات أو تأكيد الهوية، خاصة بين شلة الأصدقاء أو في المجتمع الصغير الذي ينتمي إليه، وفيما إذا عزز العنف عن طريق حصول الفرد على الاعتراف والتقدير أو عن طريق إلحاق الأذى بالضحية، فإن سلوك العنف يتقوى ويؤكد الهوية. وفي المجتمعات التي لا تتميز بتطور الهوية الوطنية أو المدنية بشكل كاف يرتبط العنف بشكل أكبر في تحديد الهويات الفرعية. وفي عام 2006 كتب عالم الاقتصاد الحاصل على جائزة نوبل "أميرتايا سين" كتاباً يعتبر من أفضل الكتب حول العنف والهوية، والذي يبين فيه بشكل واضح أن العنف يرتبط باختلال الهوية أو تحقيرها أو اضطرابها من ناحية، أو افتقاد الهوية، والبحث عنها من ناحية أخرى. ومما يعزز هذه النظرية انخفاض معدلات العنف عند الشباب الأكبر سناً نتيجة عملية النضوج واستقرار عملية البحث عن الهوية.

هل لهذه الاتجاهات النظرية انعكاسات على استراتيجيات التعامل مع العنف؟ الجواب عن هذا السؤال بحسب الدكتور توق هو نعم بالتأكيد، خاصة عند التفكير بالاستراتيجيات بعيدة المدى. ومن المهم التفكير بكيفية التغلب على الأسباب الكامنة وراء مشاعر الإحباط الكبرى خاصة عند الشباب، والسبل التي

بواسطتها يمكن تقليل درجة اللامساواة في المجتمع، ومساعدة الشباب على تحقيق ذواتهم وإثبات مكانتهم من خلال السلوكيات الإيجابية البناءة، بدل الاكتفاء بمعالجة الأسباب الآنية التي تؤدي إلى العنف، ومع احترامي وتقديري لأعمال اللجان الوزارية والجهود المجتمعية الأخرى والتوصيات التي نجمت عن أعمالها فإنها لا يمكن أن تعالج العنف إلا في المدى القصير على أفضل الأحوال. أما في المدى المتوسط والبعيد فإن هناك حاجة إلى فهم أكثر عمقاً وشمولاً للعنف مما يجري حالياً. إن معالجة الأسباب الرئيسية المؤدية للعنف أمر مشروع ومطلوب، إلا أن ذلك لن يكون كافياً للقضاء على جذور العنف على المديين المتوسط والبعيد.

من جهة أخرى يرى خبراء اختصاصيون من الأردن تعليقاً على الحالة الأردنية وبأن سبب تزايد العنف المجتمعي في الأردن يأتي نتيجة لتردي الظروف الاقتصادية وتراجع في القيم التربوية المجتمعية تزامنا مع ضعف آخر طاول الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع..

بالمقابل رأى مصدر قضائي أن" تجميد عقوبة الإعدام وترويج معلومات عن إلغائها تماما أنهى الردع العام لدى العديد من الناس، وشجع البعض منهم على ارتكاب جريمة القتل في ظل ضعف الوازع الديني وانهيار المنظومة الأخلاقية لدى مرتكبي الجرائم."وفي السياق نفسه، اعتبر الخبير التربوي قاسم محمد أن "تنامي ظاهرة العنف المجتمعي يشير إلى تطور خطير للواقع الاجتماعي الأردني"، غير أنه أكد أن "حالات العنف التي يتم الإعلان عنها لا تعكس واقع الحال"، واصفا ما يعلن عنه بـ"قمة جبل الجليد وما خفي كان أعظم، حيث أن حالات العنف أصبحت جزءا من حياة المواطنين اليومية."وعلى

مستوى توافر بيئة خصبة لارتكاب الجرائم، رأى أستاذ علم الاجتماع والتنمية في جامعة مؤتة الدكتور حسين المحادين أن "ازدواجية تأثيرات القانونين العشائري والمدني في المجتمع الأردني أفضت إلى تمسك الفرد بولائه وانتمائه للعشيرة"، مشيرا إلى أن "القيمة السلوكية تبقى كامنة في الأفراد حتى تجد لها البيئة المناسبة لتحفيزها، والانفلات من عقالها مما يؤدي إلى تولد ثنائية الصراع."من جهته، حمل أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية الدكتور إبراهيم عثمان الجهات الرسمية مسؤولية وقوع جرائم ترتكب باسم الشرف، مشيرا إلى أن "الموروثات الاجتماعية ما تزال تحمل الأنثى مسؤولية الشرف حتى بالظن."

وفي مواجهة تنامي العنف المجتمعي، قال اختصاصي الإرشاد النفسي في مديرية تربية عجلون عبد الحميد بني نصر إن "خير وسيلة لتحصين المجتمع من أشكال الانحراف والسلوك السلبي هي أن تسير التنشئة الاجتماعية والعملية التربوية جنبا إلى جنب بشكل سليم في البيت والمدرسة لتكون المخرجات إيجابية."أما الدكتور حسين الخزاعي استاذ علم الاجتماع المشارك في جامعة البلقاء التطبيقية فيرى أن أهم أسباب العنف الاجتماعي في المجتمع الأردني هو عدم تماثل أبناء المجتمع لمؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمي وعدم قيام هذه المؤسسات بدورها في حماية الأبناء وتوجيههم نحو نبذ العنف مبينا أن وسائل الضبط غير الرسمي في المجتمع التي تراجع دورها هي " الأسرة والمدرسة والجامعة والمختار والجار والجد المسجد والعشيرة والإعلام " . وهذه الوسائل تلعب دورا كبيرا في ممارسة الضبط على أفراد المجتمع وحفظهم من اللجوء للعنف والانحراف والمحافظة على نظم

المجتمع وقواعد السلوك والتعامل الايجابي البناء بين الأفراد، وقال "أن دور الأب في الأسرة أصبح ممولا فقط لطلبات واحتياجات الأبناء وان دور الأسرة أصبح هامشيا في التنشئة الاجتماعية ولهذا السبب أصبح هناك تنشئة اجتماعية من وسائل أخرى مثل رفاق السوء، التكنولوجيا الحديثة ،الإنترنت فأصبح التهميش الأوضح لدور هؤلاء الناس في المجتمع، لذلك فإن حصر دور الأب في كونه ممولا اقتصاديا يعزل الآباء عن الأبناء ويؤدي إلى ضعف القيود على الأبناء وعدم تعلمهم الطاعة والامتثال، الأمر الذي يؤدي إلى عدم ضبط سلوكهم.

وشدد على دور الأسرة حيث يقع عليها عبء كبير في عملية تعلم نماذج السلوك السوي، وممارسة الضبط الذاتي لأفرادها وللمجتمع. ولكن الذي يجري في المجتمع الأردني مؤسف للغاية حيث انه تم تسجيل (52250) حالة طلاق خلال الخمس سنوات الماضية، أي انه من كل خمس حالات زواج يوجد حالة زواج فاشلة، أما بالنسبة " للخلع " فالرقم مزعج ومقلق حيث انه منذ أن تقرر منح المرأة حق طلب الخلع من زوجها في نهاية عام 2001 وحجم حالات الخلع بازدياد حتى بلغ ما مجموعه 10957 قضية ما بين قضايا مدورة وواردة وقضايا مفصولة ومسقطة. وهذا يعني المزيد من القهر للأبناء والتفكك الأسري وسيدفع الثمن الأبناء والمجتمع والأرقام المقلقة تتمثل في عنف ووحشية العنف الذي يمارس داخل الأسرة الأردنية ، فقد سجل في العام الماضي (6416) حالة وقضية عنف اسري في الوقت الذي تزداد به عدد حالات العنف المسجلة بشكل سنوي باستمرار، كان العنف والإيذاء الجسدي من داخل الأسرة يشكل (97 %)والمعتدين في الدرجة الأولى هو

الزوج أو الباقين من الأبناء والبنات والإخوة والأخوات . ماذا سنجني من الأسرة العنيفة غير العنف.

ويقول الخزاعي في المدرسة الحال ليس بأفضل من الأسرة عندما نتحدث عن دور الأسرة في الضبط الاجتماعي فان الواجب يقتضي أن نشير إلى أهمية المدرسة في عملية تعليم الأبناء وتوجيههم وغرس روح المحبة والتعاون بين الطلبة وتهيئة أجواء المنافسة الشريفة بين الطلبة وبين أعضاء الهيئة التدريسية في المدرسة حتى يكون دور المدرسة أساسيا في التنشئة الاجتماعية، ولكن الذي يجري هو بما لا تشتهي السفن حيث أن الدراسات الرسمية التي تصدر عن وزارة التربية والتعليم أن نسبة الضرب الموجه من المعلم نحو الطالب في العصا بلغت (40%) فيما بلغت نسبة الصراخ (45%) والتهديد بالضرب أو حسم العلامات فكانت نسبتها (38%) وهناك أيضا حالات إساءة لفظية انفعالية يتعرض لها الطلاب ولا ننسى أيضا أن المعلم يتعرض إلى إساءة واعتداء من الطلبة ولكن حالات قليلة مقارنة في العنف الموجه من المعلم للطالب لذا يجب إعداد برنامج مهني للمعلمين والإداريين والمرشدين في الميدان حول الأساليب البديلة التي يجب استخدامها للتقليل من كافة أنواع العنف الموجه نحو الطلبة، كما أن هناك حالات التسرب المدرسي بازدياد حيث يتسرب سنويا بحدود (6000) متسرب من المدارس، وعدد عمالة الأطفال في الأردن وصل إلى (32) ألف عامل يعملون في ظروف صعبة وشاقة، ولا ننسى جرائم الأحداث الأطفال الذين أتموا السابعة من العمر ولم يكملوا الثامنة عشرة وهؤلاء بلغ عددهم في العام الماضي (5072) حدثا وتنوعت الجرائم التي ارتكبوها ولا نستغرب إذا عرفنا أن منها جرائم سرقة وإيذاء وإضرار بمال الغير ومحاولات انتحار

وقضايا اتجار وتعاطي مخدرات. وللأسف هؤلاء الفئات (عمالة الأطفال، المتسربين من المدارس، الأحداث الجانحين) هؤلاء خارج الضبط الاجتماعي.

وأوضح الخزاعي أن العنف الاجتماعي أصبح بمثابة العدوى ينتقل من شخص لأخر ويمارس باستهتار ويمارسه الجميع ضد الجميع، فيتعرض له الطبيب والممرض والصحافي والوزير ورئيس الجامعة والأب والأم والطفل والطالب، وأشار أن ذات الأسلوب يمكن تطبيقه على الأسر حيث أن الحل يكمن في الحوار الأسري لتوعية أفراد الأسرة بمخاطر هذا العنف، وكد الدكتور الخزاعي على بروز وتفشي ظاهرة الفزعة والنخوة وهناك الكثير من الذين يشاركون في المشاجرات من يشاركون فيها من باب الفزعة للأقارب والأصدقاء فقط ، من دون معرفة بأسباب المشاجرات وأحيانا أطرافها، مشيرا إلى أن الخلويات هي وسيلة اتصال وتبليغ سريعة تساهم تجميع اكبر عدد ممكن من المتشاجرين وتلعب دورا كبيرا في زيادة هذه الظاهرة مشيرا إلى قضية هامة جدا وهي تسلح الشباب في الفهم الخاطيء لدور العشيرة في المجتمع. فالعشيرة تنبذ العنف والاعتداء عل حقوق الآخرين وتخريب ممتلكاتهم وتحارب الظلم والاعتداء كل من يعتدي على حقوق الآخرين والعشائر لها دور كبير يساهم في حفظ القانون وتنفيذه وتحقيق الأمن الاجتماعي للأفراد في المجتمع ، وترفض العشائر أي سلبيات أو خروج عن القانون باسم العشائر وتتبرأ منها وتدينه، فرجال العشائر صنعتهم الخبرة والتجربة والحكمة وعركتهم الحياة ولهم دور مشهود بحزم وقوة لأي مظهر من مظاهر العصبية القبلية كونها تساهم في تفتيت المجتمع . فنحن دولة القانون والمؤسسات ورجال العشائر نذروا أنفسهم لخدمة الصالح العام

للمجتمـع والدولــة والمحافظــة علــى القـيم والأخــلاق والــردع الاجتماعي.

ويقول الخزاعي إن الفراغ والبطالة تعلب دورا مهما في بـروز ظـاهرة العنـف وخاصــة البطالـة بـين الشـباب الجـامعيين الـذين يحملـون درجـة البكـالوريوس فمـا فـوق تصـل إلـى 20% ومن الجنسين،مشيرا إلـى إن الخطيـر فـي هذا الأمـر أن البطالـة بين المتزوجين التـي تصـل إلـى 28% ، موضـحا أن ذلك يسبب كبتـا وقلقـا إضـافة إلـى الفـراغ الـذي يعيشـه الشـاب، مبينـا أنـه إذا كانــت أدوات الضـبط الاجتمـاعي، غيـر فعالــة فــي المجتمـع، وازدادت التجــاوزات غيـر القانونيــة مــن الأفـراد، فــان وســائل الضبط الرسمي المتمثلة في أجهزة الأمن العام يجب أن تتـدخل عـن طريـق لمعالجــة السـلوك الـذي يهـدد سـلامة المجتمـع أو الاعتداء على المواطنين الأبرياء وتخريب ممتلكـاتهم وصـحتهم أو إتـلاف ممتلكــات الدولــة ، والأجهـزة الأمنيــة تتعامـل بمنتهـى الرقي والحضارة مع هؤلاء الخارجين عن القانون وتتابع وتعالج كـل السـلوكيات التــي تحـاول التـأثير فـي بنيـة المجتمـع، وبالتــالي فالشـكل الرسـمي مـن العقـاب، وضـع كــي يعـالج السـلوك الـذي يعـرض المجتمـع للأخطـار، فهـو سـلوك فـاعل فـي التـأثير علــى الأفـراد أو الجماعـات التــي تحـاول التـأثير مـن خـلال سـلوكياتهم الشـاذة أو جـرائمهم التـي يرتكبونـهـا بحق الأبريـاء فـي المجتمـع. وجلنا رجال امن لخدمة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره

المبحث الثاني

المبحث الأول واقع العنف في المملكة

تشهد المجتمعات النامية في مراحل السياسي والاجتماعي الاقتصـادي جملـة مـن ردود الفعـل المنظمـة وغيـر المنظمـة، والمرتبطة أساساً بالبنى الاجتماعية ومكوناتها الثقافية إلى جانب تراجع ملموس لدور الصفوة السياسية والاجتماعية الوظيفي بين المواطن والدولـة، ودونمـا إهمـال إلـى أثـر الهـزات الاقتصـادية التي تؤثر بالمجتمعات وتنعكس سلباً على ردود أفعالها.

والمتابع للحالة الأردنية بوسعه أن يتلمس خطوط البداية لحالـة العنـف المجتمعـي ويربطهـا بقضـيتين أساسـيتين، أولاهمـا قضـية البورصـة وتـداعياتها المجتمعيـة التـي مـا زالـت مـؤثرت وقابلـة للتطـور، وثانيهمـا انتخابـات العـام2007 ومـا أحداثتـه مـن اختراق لمنظومة الوجهاء التقليديون ذوي الحضور الاجتماعي وإبرازها لوجهاء جدد ليسو ذوي أثر في محيطهم.

ومـن هـذا الواقـع بـرزت فـي الأعـوام الثلاثـة الأخيـرة مجموعـة مـن ردود الفعـل تمثلـت بالمشـاجرات الجماعيـة التـي تميـزت بحجمهـا وعـدم اتسـاقها مـع المستوى الثقـافي والمعرفـي ومنظومة القيم الناظمة لحياة الأردنيين، والتـي أدت إلـى خسـائر بشرية وإضرار ماديـة بممتلكـات المـواطنين ومؤسسـات الدولـة، وانعكست آثارها الاجتماعية والاقتصادية على سمعة البلد، مما أوجد ضرورة ملحة للوقوف على الأسباب والنتائج والإجراءات اللازمـة للحـد مـن هـذه المشـكلة واسـتدراك آثارهـا التـي جعلتهـا

تقترب من مستوى الظاهرة من حيث الحجم وتكرار الحدوث ومنظومة الفاعلين فيها.

المفهوم:

وتعني كلمة عنف تعني القوة وهي الغلظة (vis) مشتقة من الكلمة اللاتينية (violence) والفظاظة والقوة الشديدة في الأقوال والحركات.

ويعرف ايضاً بأنه هو ممارسة للقوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات كما أنه الفعل أو المعاملة التي تحدث ضرراً جسمياً، أو التدخل في الحرية الشخصية، وهو مستويات مختلفة تبدأ بالعنف اللفظي الذي يتمثل في السب والتوبيخ، والعنف البدني الذي يتمثل في الضرب والمشاجرة والتعدي على الآخرين،وأخيراً العنف التنفيذي وهو التفكير بالقتل والتعدي على الآخرين وأخيراً العنف التنفيذي وهو التفكير بالقتل والتعدي على الآخرين أو ممتلكاتهم بالقوة .

وعرف أيضاً بأنه السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص أخر دون إرادته، أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص ويسبب له ضرراً جسمانياً أو نفسياً أو اجتماعياً .

وعرفه الشامي بأنه: كل سلوك فعلي أو قولي، يتضمن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لالحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة، والعنف بهذا يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً، وينطوي على ممارسات ضغط نفسي أو معنوي بأساليب مختلفة، كما أن السلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً منظماً أو غير منظم، علنياً أو سرياً.

يمكن القول أن العنف موضوع دارستنا هو الذي يبدأ بخلافات بسيطة بين شخصين ثم يتطور لاحقاً إلى مشاجرات جماعية بين أفراد العشيرتين أو عائلتين إذا كانت الخلافات بين شخصين من نفس العشيرة، مستخدمين كافة الوسائل التي يمتلكونها لاعتداد الطرفين على بعضهما البعض.

ويقترح الكاتب تعريف العنف المجتمعي بأنه فعل فردي أو جماعي شكل السلوك الجرمي الذي يرتكب بحق فرد أو فئة أو ضد وأدواتها الحاكمة وقد يتطور إلى مواجهات جماعية عنيفة بين مجموعات من الأهالي ويأخذ شكل العصيان على خلفية استثارة العصبية أو القبلية أو الجهوية أو غيرها من الهويات الفرعية الناظمة للناس مما يتسبب بأضرار جسدية أو مادية أو نفسية للآخرين وقد يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وإضعاف التماسك المجتمعي وتراجع في الدور الوظيفي لمؤسسات الدولة.

حجم المشكلة:

نهاية العام2007 كانت حالات العنف حاضرة لكنها زادت في العام2008 وتطورت بشكل ملموس العام 2009 اذ تشير الإحصائيات والبيانات الرسمية بأن عدد المشاجرات الجماعية من تاريخ 2009/1/1 ولغاية 2010/5/31 بلغ752 مشاجرة جماعية متوزعة على مختلف مناطق المملكة.

وجاءت محافظة الزرقاء في المرتبة الأولى بنسبة(26.1%) في حين بلغت النسبة في العاصمة

عمان(18.1%) وفي محافظة معان(11.6%) بينما محافظة اربد بنسبته (9.2%) من هذه المشاجرات وبلغ مجموع النسبة في بقية المحافظات 35%).

أولاً: أسباب ظاهرة العنف المجتمعي:

بحسب التقديرات التي رصدت حالات العنف المجتمعي فإنه أسبابها توزعت بين خلافات عائلية بنسبة (29.1%) وخلافات شخصية ومالية (64.3%) ويمكن القول أن هناك أسبابا أخرى ساعدت على عدم حسم الخلافات المجتمعية ودفعتها باتجاه تصعيدي مما جعلها تنتشر وتتفاعل مجتمعيا وحال دون السيطرة عليها أحيانا ويعتقد الكاتب أن أهم هذه الأسباب تكمن في ما يلي :

- قدم القوانين والتشريعات الرادعة، مما لا يمكنها من مواكبة التطورات المتلاحقة على ارض الواقع، إضافة إلى البطء في إجراءات التقاضي الأمر الذي يدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

- مساهمة الأعلام وخاصة بعض المواقع الالكترونية وبعض الصحف الأسبوعية والفضائيات المحلية والعربية في تضخيم حالات العنف وقيام بعض المواقع الالكترونية بالإساءة إلى كبار المسؤولين وتوجيه الانتقادات لهم مما أدى إلى المساس بهيبة الوظيفة العامة وسهولة التطاول على صانعي القرارات.

- أخفاق بعض المسؤولين في تقدير مصادر التوتر وعدم اتخاذ إجراءات رادعة استبقاية وهذا ما ظهر جليا في الجامعات.
- التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع وعلى رأسها غياب دور الطبقة الوسطى في حفظ التوازن المجتمعي.
- إخفاق نسبي لبعض للسياسات التربوية والتعليمية وعجزها عن تعزيز وتنمية الروح المواطنة لدى الطلبة وتراجع دور مدير المدرسة والمعلم في بناء الأجيال وتوجيهها .
- تراجع دور الأسرة الأردنية والمؤسسات الاجتماعية في تربية الأبناء وافتقار هؤلاء الأبناء للوعي والحس الوطني ونبذ التصرفات السلبية.
- الأوضاع الاقتصادية لدى بعض فئات المجتمع التي افرزت الفقر والبطالة والتي هي من المحركات الرئيسة لارتكاب الجريمة.
- انحسار تأثير القيادات الاجتماعية وظهور قيادات بديلة ذات أجندات خاصة بها،وممارستهم دور سلبي يتمثل في تحريك أشخاص أو مجموعات وتشجعيهم على أحداث المشاكل والمشاجرات العشائرية حتى تصبح هذه القيادات البديلة مرجعاً مجتمعيا ،يسعى لاختطاف الدور التقليدي لقيادات المجتمع التقليدية التي تتمتع بالاحترام والحضور الايجابي.
- غياب ثقافة الترفيه الايجابي(الرياضية، المسابقات الثقافية الهادفة في الجامعات معسكرات العمل الشبابي..الخ) و تراجع دور الأستاذ الجامعي في التوجيه والإرشاد وقصور واضح في دور الإدارة الجامعية بمواجهة العنف، والضغوط

الخارجية التي تمارس عليها لمنعها من القيام بتطبيق الأنظمة والتعليمات في حال حدوث مشاجرات يكون أطرافها من طلاب الجامعات.

ثانياً: المشاركون في العنف

لوحظ أن غالبية الفاعلين في العنف المجتمعي هم من الفئات الشبابية وجاء توزيعهم حسب الفئات العمرية كالتالي:

- الفئة العمرية (18-27) سنة بنسبة 47%)
- والفئة العمرية(28-37) سنة بنسبة 28%)
- أقل 18 وأكثر من 38 سنة بنسبة 24%)

وإذا ما تم تفحص طبيعة النشاطات التي يقوم بها المشاركون والمسببون للعنف الجامعي فأننا نجد أن العاطلين عن العمل مثلوا نسبة (64.4%) إما بالنسبة لضحايا المشاجرات، فانها تنحصر في الفئة الشبابية أيضاً بنسبة 35%للفئة العمرية(18-27) سنة و27.3 للفئة العمرية (28-37) سنة.

ثالثاً: أبعاد العنف المجتمعي

تميـزت ظـاهرة العنـف المجتمعـي بعـدد مـن الابعـاد والمظاهر التي تم رصدها والتي قد تشكل مؤشرات هامـة علـى طبيعة الظاهرة من جانب وعلى انعطافاتها من جانب آخر، ومن أهمها:

1. ردود الأفعال العنيفة

تميز عدد من المشاجرات المجتمعية الجماعية بالمبالغة في ردود الافعال على المشاكل أو الجرائم الفردية التي أدت إليها. وفي عدد ليس بسيطاً من هذه المشاجرات شاركت اعداد كبيرة من أفراد الجماعات المتشاجرة بما يشبه حالات التمرد أو الهجوم الكامل عن الطرف الأخر.إن حجم الردود لا يتناسب نهائياً مع حجم الجريمة التي أدت إليها . كذلك، فقد تجاوزت ردود أفعال الأشخاص المعتدين وأسرهم لتطال اعمال التخريب والتدمير والتعدي على الأشخاص والممتلكات العامة او الخاصة لغير المعنيين وحرق المنشآت والمنازل والسيارات، والأمثلة على ذلك كبيرة يذكر منها المشاجرات التي حصلت في عجلون والكرك وجامعة البلقاء التطبيقية في السلط.ولا بد للمتابع أن يلاحظ أن هذه الإعمال تتجاوز الحدود المعروفة والمقبولة، وقد تعبر عن أسباب وعوامل أبعد من المشكلة نفسها.

2. العصبية الشديدة

لقد كشفت بعض المشاجرات المجتمعية / الجماعية التي حصلت في الفترة الماضية الى بروز عصبية عنيفة وشديدة، يمكن وصفها " بالعصبية الفئوية" التي تقوم على التحزب للجماعة التي ينتمي اليها المتشاجرون بشكل مطلق. لقد تكررت

هذه الظاهرة في كافة أشكال العنف المجتمعي سواء أكان ذلك في المشاجرات الجماعية أم في الجامعات أم في شغب الملاعب. وقد أخذت هذه الظاهرة أبعاداً مختلفة حسب الخلفية الاجتماعية للمتشاجرين فأحياناً كانت تأخذ الطابع" الجهوي" وأحياناً أخرى الطابع العشائرية، بينما في حالات أخرى أخذت الطابع الإقليمي على أساس جغرافي.إن بروز هذه العصبية لهو أمر خطير يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي في المجتمع، ويضع الناس في تصنيفات ضيقة ويتعامل معها كآخر يجب هزيمته أو حذفه أو إلغاءه.

3. النزعة للتطاول على القانون

لقد كان واضحاً في عدد كبير من المشاجرات الجماعية التي حدثت في الفترة الماضية نزعة كبيرة للتعدي على القوانين النافذة وعدم الاحتكام إليها، واللجوء لتحصيل الحق بالطرق الشخصية أو الجماعية. إن محاولة تحقيق العدالة دون الاحتكام أو الرجوع للأطر و المرجعيات القانونية، يعكس استهتاراً كبيرا بالقانون والمجتمع على حد سواء. وقد تكون هذه الاشكالية نابعة إما من الانطباع بأنه من غير الممكن الحصول على الحق من خلال الطرق والأساليب القانونية أو من الاعتقاد بأن الجماعة المرجعية تشعر أنها فوق القانون وأن مكانتها تؤهلها للإفلات من العقاب نتيجة هذه المخالفة. ومهما يكن السبب ، فإن هذه النزعة تنطوي على خطورة، لأنها تشكل انتهاكاً للقوانين النافذة للبلاد ولسيادة الدولة بشكل عام، لأن القانون رمز لهذه السيادة.

4.المواجهة مع الأمن العام

لقد كان من الأبعاد الهامة، ارتفاع وتيرة العنف والمواجهة بين المواطنين والأمن العام.فعلى الصعيد الأول،

سـادت مظـاهر مقاومـة رجـال الأمـن ومحاولـة مـنعهم مـن أداء واجبـاتهم. فـي الحالـة الثانيـة تمثلـت فـي التعـدي علـيهم والهجـوم على ممتلكات الأمن العام كالأكواخ أو المراكز الأمنية في بعض الحالات. وتعتبر هذه الظاهرة جديدة حيث ينتقل العنف من عنف بين المـواطنين الـى عنـف مـا بـين المـواطنين ورجـال الأمـن. إن التعدي علـى رجـال الأمـن العـام أو علـى المراكـز الأمنيـة يؤشـر للنظرة السلبية أو العدائية التي تتولد للمؤسسـة الأمنيـة ومعاملتهـا وكأنها طـرف وخصـم لهذه المشـاكل، فـي الوقـت الـذي تقـوم فيـه بتطبيق القانون والمحافظة على السلم الاجتماعي.

5.الانتشار الواسع للسلاح غير المرخص

لقـد كشـفت هـذه المشـاجرات عـن انتشـار واسـع لحيـازة السلاح وحمله وخاصة غير المرخص والسهولة في استعماله. إن انتشار السلاح وخاصة بين الشباب والنزعة لحملة استخدامه فـي مناسـبات اجتماعيـة كـالأعراس وغيرهـا مـن المناسـبات الاجتماعية لمؤشر خطير قد يكون له عواقب وخيمة. إن مجرد توفر السلاح بهذه الكثرة يعظم احتمالية استخدامه عندما تحصل النزاعـات الفرديـة والجماعيـة ممـا يزيـد مـن خطـورة هـذه المشكلات ويدل في الوقت ذاته الى عدم وجود قوانين رادعة لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها.

6.تنامي المشكلات الاجتماعية

تشير المعلومات المتوفرة حول هذه المشاجرات إلى إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من المشكلات الاجتماعية التـي أصبح يعـاني منهـا المجتمـع الأردنـي. فبالإضـافة إلـى قضـايا الطـلاق، تشير المعلومات إلى الانتشار الكبير لتعاطي المخدرات وخاصة

بين الشباب والتي يمكن ان تشكل الأرضية الخصبة لهذه المشاكل . إن ارتباط العنف المجتمعي أو الجماعي يوجه الأنظار نحو الاهتمام بهذه الظواهر وإيجاد الحلول لها.

رابعاً: مخاطر العنف المجتمعي

كأي شكل من أشكال العنف، فإن العنف المجتمعي أو المشاجرات المجتمعية والفردية، التي لا بد من التنبه لآثارها ليس فقط من المنظور الآتي، وإنما لتفاعلاتها وأُثارها المستقبلية إن الاستقرار الاجتماعي لا يقل أهمية عن الاستقرار السياسي في ضرورته للتنمية والنماء والتقدم الاجتماعي وبناء الدولة الحديثة، ومن أهم المخاطر التي ينطوي عليها العنف المجتمعي ما يلي:

1. تهديد السلم الاجتماعي

يعتبر السلم الاجتماعي والمجتمعي من الضرورات الملحة لاستقرار حياة طبيعية في كافة أبعادها بما فيها الاقتصادية. إن الضحية الأولى للعنف الاجتماعي هي تهديده للسلم الاجتماعي، واثارة الفزع والقلق بين الناس وتعطيل الأعمال والإشغال وانتشار عدم الامان بين المواطنين، مما يحرمهم من التمتع بحياة طبيعية وهادئة أن آثار العنف المجتمعي لا تقتصر على المناطق التي يحصل بها العنف، وإنما يمتد ليزعزع الثقة ويثير القلق في كافة أنحاء المجتمع. لقد أدى الانتشار الواسع للعنف المجتمعي إلى تنامي القلق عند المواطنين من أن تكون هذه الأهداف مقدمة لأشياء أخرى، وبدأ ينظر البعض لهذا الظاهرة على أنها مؤشر على تراجع سلطة وهيبة الدولة. وقد يكون النقل المباشر والمفصل لهذه الأخبار من قبل وسائل الإعلام وخاصة الالكتروني، قد ساهم في تكوين صورة سلبية عما يحدث في البلاد.

2.تراجع هيبة الدولة

إن استمرار العنف الاجتماعي والجماعي والمظاهر المصاحبة وخاصة التمادي على القانون ورموزه أو اللجوء إلى إجراءات غير قانونية من قبل الأفراد والجماعات، يؤدي إلى تراجع سلطة القانون ويؤثر سلبا على هيبة الدولة ويؤدي إلى مزيد من الفوضى وضعف سيادة القانون وبالرغم من أنه كان يتم السيطرة على كل مظاهر العنف في النهاية، إلا أن اللجوء للعنف لفرض هيبة الدولة أمام المواطنين.

3.التكلفة البشرية والاقتصادية

إن العنف الاجتماعي عادة ما تكون تكلفة العنف الاجتماعي عالية، فهو بداية يؤدي دوماً إلى وجود ضحايا من أبناء الوطن العزيز حيث تتعرض حياتهم لخطر الموت أو الإصابة بالجروح، وهو ما يؤثر بالتالي على حياة هؤلاء الأفراد وأسرهم ومستقبلهم. كذلك فإن الآثار المترتبة على الأسر كبيرة جداً، سواء أكانت الاقتصادية منها أم تلك التي تتطلب منهم الانتقال للعيش بمكان أو منطقة أخرى كنتيجة لممارسة عادة الجلوة، وأثر ذلك بالتالي على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وخلال الفترة التي غطتها الدراسة، فقد قاربت الأضرار البشرية ما بين مصاب وقتيل الثلاثة آلاف شخص غالبيتهم من الشباب.

إن تكلفة العنف لا تقتصر على التكلفة البشرية والاقتصادية على الأفراد المشتركين بالمشاجرات، بل تتعدى ذلك إلى مكونات المجتمع والدولة. إن التعدي على الممتلكات العامة والخاصة كالمنازل والمحلات التجارية والأبنية الحكومية وتدميرها يترتب عليه تكلفة اقتصادية عالية عادة ما تضطر

الحكومة لتحمل أعبائها ومعالجتها. كذلك فإن الحفاظ على الأمن وتكثيف المتابعة الأمنية يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية والبشرية على الحكومة بأجهزتها المختلفة وخاصة الأمنية.

4.خطر تحول العنف الاجتماعي إلى سياسي

بالرغم من أنه لا توجد مؤشرات كافية في الوقت الحاضر تدل على ان العنف الاجتماعي له طابع أو أبعاد سياسية مباشرة، إلا أنه تم اعتبار العنف المجتمعي أحد مظاهر أزمة أعمق أو أكبر وليس الأزمة بحد ذاتها، فمن الناحية النظرية، فإن احتمالية تحول العنف المجتمعي ليأخذ طابعاً سياسياً تبقى مفتوحة وممكنة. والذي يعزز هذا الاستنتاج هو أن الرغبة والاستعداد والجاهزية لاستخدام العنف في حل المشاكل وتغيير الأحوال بدلاً من الطرق السلمية موجودة. كذلك، إذا كانت مظاهر العنف الملحوظة هي تعبير عن أسباب ومكونات أخرى كالمشاكل الاقتصادية أو السياسية فإن احتمالية تحول العنف إلى عنف سياسي تبقى قائمة خاصة إذا لم يتم التعامل مع جذور هذه المشاكل ان إمكانية تحول العنف الاجتماعي الى عنف سياسي. كذلك ، فإنه ممكن استغلال الإحباط واليأس المتولد عن الشباب عن أطراف سياسية تؤمن بالعنف ولو بنسبة ضئيلة جداً مما ينطوي على مخاطر كبيرة يجب التنبه لها قبل فوات الأوان.

الفصل الثاني

سيادة القانـــــــون

الفصل الثاني

سيادة القانون

شهدت المملكة خلال العامين الأخيرين تفاقماً في أحداث العنف اتسمت بالتحول من خلافات أو جرائم فردية كان يجب أن يأخذ القانون مجراه في معالجتها ، إلى مواجهات جماعية عنيفة بين مجموعات من الأهالي أو الطلبة على خلفية استثارة العصبية القبلية أو الجهوية وغيرها من الهويات الفرعية، الأمر الذي كان ينقل الحادث الفردي إلى مستوى مقلق من العنف المجتمعي الذي شمل مناطق متعددة من البلاد بما فيها عدد من الجامعات التي تعد منارة للعلم ومن المتفق عليه أن تلك الجامعات تحتوي أجيال المستقبل وصانعي القرار.

ومع أن العنف ليس صفة من صفات المجتمع الأردني، الا أنه قد يصبح جزءاً من ثقافة أية جماعة في ظروف اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية محددة، ويلجأ إليه البعض حينما يرون أن جماعات وأفراداً مارسوا العنف أو أشكال أخرى من التطاول على القانون، وحققوا مكاسب أو أنهم لم يلاحقوا. خاصة اذا مارست بعض الجهات الرسمية سياسة استرضائية تجاههم لوقف اعتداءاتهم على الممتلكات العامة وقوى الأمن.

لذلك يجب أن تدرك أن هذا السلوك المكتسب ليس قدراً مفروضاً على المجتمعات، بل هو من المظاهر التي يمكن تغييرها اذا ما تم تشخيص أسبابها بنجاح واتخاذ الإجراءات والعلاج المناسبين حيالها.

فالجريمة موجودة في جميع الدول والمجتمعات، وتبلغ أحيانا أرقاما قياسية، وفق الظروف الخاصة بتلك البلدان، لكن في كل الأحوال، فإن من يتلقى العقاب يجب أن يكون الشخص الذي يرتكب الجريمة، وليس أحد من أقاربه الذي قد يذهب ضحية بدعوى الثأر لكرامة العائلة أو العشيرة، ذلك القانون الخاص الذي يجرّم ليس القائل فحسب بل كل من يشاركه رابطة الدم.

فضلاً عن ذلك، فإن تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الشطر الأكبر من العقدين الماضيين، تذهب باتجاه تكريس تبدلات في السلوك العام ومنظومة القيم، كما ان الانتخابات النيابية والبلدية- خاصة الأخيرة- أفرزت في ظل استمرار ضعف الأحزاب والقوى السياسية، مجالس ذات طابع تمثيلي ضعيف للمجتمع ولتطلعات أبنائه.إضافة إلى ما يلي هذه الانتخابات من مظاهر عنف واحتقانات قد تمتد لفترة طويلة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ولد تغير دور القطاع العام إحساسا بالابتعاد عن المؤسسات الرسمية لدى قطاع واسع من المواطنين. وما لا يقل أهمية عن ذلك أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تصحيح الاختلالات في توزيع الدخل القومي، الأمر الذي عمق الاستقطاب الاجتماعي، وأدى إلى تقلص الطبقة الوسطى التي تشكل قاعدة الاستقرار في المجتمع. حيث أن الطبقة المتوسطة صمام أمان في كل مجتمع اذا ما اتسعت ويعكس ذلك تسير الدول باتجاه التغول مما يؤدي إلى بيئة مناسبة للعنف.

إن التـداخل بـين مجمـل هـذه العوامـل وغيرهـا، فـي هـذه المرحلة الانتقالية التي يمر فيها مجتمعنا، يساهم في تقويـة الميل نحو عدم الالتزام بالقانون وبالتجاوز عليه، ما يفرض علـى كافة الأطـراف التكـاتف للتوصـل إلـى مقاربـات متسقة تعـالج مختلـف أوجـه الخلـل وصـولاً إلـى خلق تلك البيئـة المجتمعيـة التـي تكفل الاحتكام للقانون لتنظيم حياة المجتمع بصورة شاملة.

سوف نسلط الضـوء علـى عدد من المكونـات والجوانـب الهامة التي يجب أن يتم تناولها ليتم لنا الدخول في تحليل ظـاهرة العنف وهذه المكونات الرئيسية: كالآتي

1. المكون التشريعي

يعاني المواطن من بطء شديد في البت بالقضايا المنظورة أمام المحاكم، وخاصة تلك التي لهـا تداعيات عائليـة وعشـائرية، مـا يضـعف الثقـة بالقضـاء وبقدرتـه علـى احقاق الحق بالسـرعة المناسـبة، ويؤكـد أن " تـأخير العدالـة يسـاوي إنكارهـا".بالتـالي يرى صاحب الحق أن حقوق ان حقوقه تضيع نتيجة هذا التباطئ مما يدفعه للخروج على القانون .

وممــا يــؤخر إجــراءات التقاضــي، أن قســماً كبيــراً مــن مــذكرات الإحضــار التــي يصــدرها القضــاة تفتقــر للمعلومــات الكافيــة للاســتدلال علــى أصــحابها مــا يضــطر دائــرة التنفيــذ القضائي في مديرية الأمن العام الى تصنيفها ضمن خانـة" نظـام اللاقيد" ، أي أنها غير قابلة للتنفيذ. هذا عـلاوة علـى وجـود حالـة من عدم الانسجام بين تبعية دائـرة التنفيذ القضـائي إدارياً للأمـن العام، وبين واجباتها الوظيفية أمام المحاكم والنائب العام.

وتسهم أشكال من التدخل في عمل القضـاء، وحرمانـه من الممارسة الكاملة لاستقلاليته التي كفلها له الدستور، في إضعاف ثقـة المـواطنين بمرفـق العدالـة، وتعزيـز الجنـوح نحـو إمكانيـة التحايل علـى القـانون، والتشـجيع علـى البحـث عن وسـائل غيـر قانونيـة لتحصـيل الحقـوق، وبخاصــة فــي ظـل ضـعف الثقافـة القانونية وثقافة التقاضي لدى المواطن.

ويلاحظ وجود تفاوت كبير أحياناً بين القرارات القضائية في النوع نفسه من القضايا نتيجة التدخل في إجراءات وقرارات التقاضي، وهو ما يؤذي صورة القضاء، ويضعف ثقة المواطن في الاعتماد عليه لتحصيل الحقوق.

وفي ظل التطور السريع للحياة الاقتصـادية والاجتماعيـة، فـإن بعـض التشـريعات ذات الصـلة بالجريمـة، لـم تواكـب هـذا التطـور، فلـم تعـد العقوبـات التـي تنص عليهـا رادعـة، او تحقـق وظيفتهـا الوقائيـة.إضـافة إلـى ظهـور سـلوكيات مجرمـة فـي نظـر المواطن لم يعالجها القانون بعقوبات.

2. المكون الأمني:

تطـرح أحـداث العنـف الجمـاعي أسـئلة حـول الأسـاليب الأمنية المعتمدة في التعامل مع البؤر الساخنة ومع المواجهات التي تحدث بين مجموعات مختلفة. كما تبرز تساؤلات مشروعة حول السماح بشيوع اقتناء أسلحة أوتوماتيكية غير مرخصة تظهر عند وقوع تلك الأحداث.ويبدو أن هنالك حاجة لاعتماد أسلوب المبادرة للحيلولة دون وقوع الأحداث بدلاً من اعتماد أسلوب رد الفعل عليها بعد وقوعها، وتمتلك الذاكرة المؤسسية خبرة قادرة على تطوير ذلك الأسلوب، يجدر بالمؤسسة الرسمية الاستفادة منها وجعلها جزءاً من عملية تدريب الحكام الإداريين والمسؤولين الأمنيين.

وفـي الواقـع العملـي، فـإن عـدم المبـادرة إلـى اتخـاذ الإجـراءات الاحترازيـة اللازمـة، يحمـل أحيانـاً محـاذير جعـل الأجهزة الرسمية طرفاً عند تطور حوادث العنف بدلاً من أن تكون المرجعية التي تمسك بزمام الأمور وتضبط إيقاع المشهد، مـع مـا يمكـن أن ينـتج عـن ذلـك عـن انطباعـات متناقضـة بـين التساهل والتشدد، والتـي قد تفسر من بعض الأطراف بإمكانية تجاوز القانون، الأمر الذي يخلق انطباعات معاكسة بالظلم لدى أطراف أخرى.

وممـا يزيـد الأمـر تعقيـداً غيـاب أو ضـعف التنسـيق بـين الأجهــزة الأمنيــة وبينهــا وبــين المســؤولين الحكــوميين المدنيين.وشيوخ ووجهاء ومخاتير المنطقة

وفي إطار الجهد الوقائي في مواجهة تنامي الجريمة، يلجأ الحكـام الإداريون إلـى قـانون منـع الجـرائم رقـم(7) لسنة 1954 الذي يعطيهم الحق بإحضار المشتبه به وأخذ التعهد عليه بكفالة كفيل أو بدون ذلك، ويملكون صلاحية احتجاز المشتبه به، وهذه الممارسة العملية تقود إلى التوقيف الإداري لأعداد كبيرة من أصحاب السوابق وغيرهم من الأشخاص الذين يصنفون على أنهم خطرون على الأمن العام، ما يخلق أعباء إضافية على السجون، ويعزز مطالبات متنامية بإلغاء هذا القانون أو تعديله ، بحيث تحصر صلاحية التوقيف الاحترازي أو تقييد الحرية بالسلطة القضائية، بما يكفل عدم التوسع في الصلاحيات التقديرية للحاكم الإداري مع تحفظي من هذه المطالبات لأني اعتقد أن قانون منع الجرائم يعد بحقيقته هو قانون الضبط الاجتماعي.

3.المكون العشائري

فـي القـديم كـان يعـدم الاطمئنـان لقـدرة الأجهـزة الرسـمية على حماية اقرباء أحد الجناة من اعتداء ينفذه أفراد من عائلـة المغدور، يقود إلى التمسك بفرض "الجلوة" علـى أفراد عشـيرة الجـاني وأقاربـه مـن منطقـة التمـاس بـين العشـائر المعنيـة الـى مناطق أو محافظات بعيدة درءاً للثأر وحقناً للدماء.

وكانت هذه التقاليد تمـارس عنـد وقـوع جـرائم القتـل العمـد أو العرض، في سياق تاريخي وظروف مختلفة مستمدة من نمط إقامة غير ثابتة تتسم فيه حيـاة النـاس بالبسـاطة وسـهولة الحركـة دون أعبـاء تـذكر، وهـو مـا لـم يعـد قائمـاً فـي زمـن الاسـتقرار والحياة المدنية وأصبحت ممارسة هذه التقاليد معطلـة لحيـاة مـن يتعـرض إليهـا علـى كافـة الأصـعدة، وتمثـل نوعـاً مـن العقوبـة الجماعية لأعداد من الناس لا ذنب لهم سوى ارتبـاطهم بالجـاني برابطـة الـدم بالتـالي يجـب تقييـد الجلـوة العشـائرية فـي أضـيق الحدود

لقد أدركـت الدولـة الأردنيـة منـذ عـدة عقـود هـذا الخلـل، وسـعت لمعالجتـه منـذ بدايـة السـبعينيات مـن خـلال بلـورة وثيقـة عشائرية في الديوان الملكي العـامر عـام 1974، وقد شـكل ذلـك مقدمة لإلغاء القوانين العشائرية في عام 1976 ثم طـورت تلـك الوثيقة عام 1987 لتحدد تطبيق العـادات العشـائرية علـى قضـايا القتل العمد والعرض وتقطيـع الوجـه، وهـي وثيقـة باركهـا جلالـة المغفـور لـه الملـك الحسـين بـن طـلال طيـب الله ثـراه، ووشـحها بتوقيعه السـامي.

حيث تكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها لم تضع حدوداً لمجال تطبيق العادات العشائرية فحسب، بل وضعت تفاصيل دقيقة لما هو محظور عمله أو واجب التقيد به، وفي مقدمة ذلك قصر حالات الجلوة في قضايا القتل العمد والعرض على الدرجة الثانية من القرابة وهم الاخوة والأبناء فقط.

لقد كان من شأن الالتزام بهذه الوثيقة التأسيس لتطور لاحق يتم فيه التقليص التدريجي لتطبيق تلك العادات التي رغم أهميتها وجدواها في الظروف المحدد،لكونها تشغل مساحة على حساب القانون المدني، وهو ما يعني أن ممارسة هذه العادات في حدود ضيقة يجب أن تكون مسألة انتقالية إلى أن يتم إنضاج الظروف المجتمعية والأمنية التي تسمح بطي صفحتها نهائياً.

لكن حدث تراجع عن ذلك، وبدل التطبيق الشامل للقانون، ثم التوسع في نطاق ممارسة تلك العادات وابتداع عادات جديدة. فقد نصت الوثيقة على سبيل المثال على أن حوادث القضاء والقدر والإيذاء والتعطيل والحوادث الناتجة عن استعمال السيارات والأدوات الميكانيكية يترك البت فيها للقضاء النظامي، وأن كانت الدولة لا تمنع ممارسة العادات الحميدة لغايات الصلح، لكن من الملاحظ أن علاوة على تجاهل هذا البند، يذهب الناس أحياناً باتجاه افتعال طلب عطوات عشائرية في خلافات بسيطة.

كذلك نصت الوثيقة على عدم الملاحقة العشائرية للموظفين العاميين المخولين بحمل الأسلحة وأفراد الجيش والأمن العام الذين اقتضت ظروف عملهم وواجبهم الرسمي استعمال السلاح، ومع ذلك ذهبت بعض الأجهزة الرسمية إلى

حد أخذ عطوة عشائرية سعياً وراء التهدئة في قضايا شغب جماعية وقعت فيها إصابات في صفوف مدنيين.

وفي سياق تطبيق قانون العقوبات الأردني الذي حكم بعقوبة الإعدام للقاتل، فقد نصت الوثيقة على أنه ينبغي إنهاء كافة الإجراءات العشائرية عند تنفيذ الحكم، لكن بطء إجراءات التقاضي، كان يتسبب في إطالة أمد صدور الحكم ما يولد انطباعات غير صحيحة في كثير من الأحيان بأن المجرم يمكن أن يفلت من العقاب، وإدامة مناخ الاحتقان والتوتر بين الأطراف المنكوبة.

4. المكون التعليمي

تضم المؤسسات التعليمية سواء المدارس أو الجامعات السواد الأعظم من من الشعب الأردني اذ يشكل عنصر الشباب ثلثي المجتمع وهذه الخاصية أو حيث التعامل مع هذه الطبقة الهامة بايجابية وحذر في نفس الوقت.

ومما يبعث على القلق أن المدارس، والجامعات بدرجة أكبر، أصبحت ساحات مواجهة اعتيادية بين الطلبة، فبدل أن تتسم علاقة الطلبة فيما بينهم بسمات الزمالة وروحية المنافسة الأكاديمية والتحصيل العلمي، تخيم عليها الهويات الفرعية، بحيث أصبحت هذه المؤسسات التعليمية حاضنة لمختلف صنوف السلوكيات العصبية، بما يتناقض مع رسالتها في تشكيل شخصية وطنية واعية وعصرية للطالب.

إن استمرار هيمنة الولاءات الفرعية على سلوكيات الطلبة وسهولة استنفار العصبيات المختلفة لدى قطاعات واسعة منهم، يجعل من مراجعة وضع هذه المؤسسات بما يكفل نجاحها

في تأدية رسالتها التربوية والتنويرية، أولوية وطنية لا يمكن تأجيلها.

وتكمن مشكلة العنف الجماعي في الجامعات في أحد أوجهها في أنه لا يبقى محصوراً في نطاق الحرم الجامعي، بل سرعان ما تنتقل المشاجرات داخل هذه المؤسسات إلى مواجهات أكثر عنفاً خارجها، ثم ما تلبث أن تعود لمواجهة تداعيات هذه المواجهات، حتى أن هذه المؤسسات قد لا تجد ما يسعفها لنزع فتيل الصدام بين الأطراف المتناحرة سوى أن تعطل الدراسة في إجراء يبعث على الأسى والألم، ذلك أن الجامعة التي يفترض أن يكون جزءاً من رسالتها التربوية إثراء حياة الطلبة والارتقاء بها إلى مصاف إنسانية أكثر تقدماً، باتت تشكل في بعض الأحيان عبئاً على المجتمع بدل أن تكون عوناً له على تخطي مشاكله وتوتراته الاجتماعية.

إن الجامعات تعاني ليس فقط من مظاهر خلل مباشرة في أداء دورها على الصعيد الأكاديمي، تتعلق بطرق التدريس ومضمون المناهج وتنمية الشخصية المستقلة للطالب، بل هناك أسباب إضافية تتعلق بالبيئة العامة التي يتحرك في إطارها الطلبة داخل الحرم الجامعية، فالطلبة خاصة في كليات العلوم الإنسانية يقضون أوقات فراغ طويلة داخل جامعاتهم لا يشغلونها بالدراسة أو البحث في المكتبات، كما أنه ليس هناك برامج محددة ومعتمدة من الأنشطة اللامنهجية الجاذبة التي تستوعب هواياتهم وطاقاتهم، هذا علاوة على تغييب دور هذه المؤسسات في التنمية الوطنية لطلبتها.

لكن الأمور لا تقف عند هذا الحد، فمشاركة الطلبة في انتخاب مجالسهم الطلابية محاصرة بقيود تفرغ هذا العمل من

مضامينه التنموية، وتبقيه أسيراً للولاءات الضيقة، بحيث باتت الانتخابات الطلابية تعيد إنتاج تلك الولاءات في غياب التنافس على أسس برنامجية عامة في إطار هوية وطنية جامعية، ولهذا تشهد الانتخابات في العادة احتكاكات ومواجهات على خلفية التنافس بين الهويات الفرعية. وبالتالي لا توتي احد ثمرات الدراسة الجامعية بإيجاد نوع من التنوع الاجتماعي والاندماج بين الطلبة.

إن التحاق نسبة كبيرة من الطلبة بالجامعات وفق أسس غير تنافسية يساهم في خلق ثقافة لا تعتمد أسس المنافسة العادلة والسعي الجاد للتحصيل العلمي.

وتشير مظاهر العنف في الجامعة والمدرسة والملعب والحي، إلى تراجع في دور الأسر والمدارس في ممارسة مسؤولياتها في تنشئة الأجيال الشابة، ويغيب أكثر فأكثر النموذج القدوة في البيت والمدرسة، فيما يفتقد الطلبة إلى الأنشطة اللامنهجية المناسبة خلال العام الدراسي، مع محدودية فرص إشغال أوقات فراغهم في العطلة الصيفية إذا يلاحظ الانفكاك الكامل بين الطالب والمدرسة أو الجامعة .

وحتى في إطار المنهاج المدرسي، يلاحظ شبه غياب لحصص الرياضة والفن برغم أهميتها في توجيه طاقة الطلبة باتجاه تهذيب سلوكهم، واستثارة طموحاتهم، وإثراء ميولهم الإبداعية. ويسهم في تهميش هذه المواد، عدم احتساب علامات الرياضة والفن في معدل الطالب وضعف المسابقات التنافسية بين المدارس على مستوى المحافظات والمملكة ككل، إضافة الى وجود مواد في المناهج لا فائدة باقية لها، وغياب مواد مثل تاريخ الفكر الإنساني وغيرها من المواد التي تساهم في فتح

آفاق الطلبة وتشجعهم على التفكير والتحليل أو المواد الخاصة بالولاء للوطن ويتم التسامح وسيادة القانون.

وفي كل الأحوال، فإن المعلم يبقى العنصر الحاسم في زرع القيم الايجابية لدى الطلبة وفي مجمل العملية التعليمية والتربوية، الا أنه يواجه ظروفاً معيشية ومعنوية غير عادلة تؤثر على عطائه، في الوقت الذي لا تتوافر له الإمكانيات الكافية للتطوير والتأهيل، ما يجعل من التعليم مهنة غير جاذبة للشباب من الخريجين الجدد.

5. مكون الشباب:

تتكاتف جملة من العوامل والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إيجاد أرضية خصبة لنمو نزعة العنف لدى الشباب الذي يعاني بطبيعة الحال من صعوبات الحياة ومن القلق نتيجة عدم وضوح الرؤية للمستقبل، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من توترات مقرونة بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

ولعل أحد تجليات تلك النزعة هو بروز ظاهرة الشغب والعنف في الملاعب والتي هي أحد أوجه العنف المجتمعي الذي غالباً ما يستدعي العصبيات والهويات الفرعية، ويسيء للوحدة الوطنية.

وبحكم فئتهم العمرية وطموحاتهم فإن الشباب هم أكثر فئات المجتمع إحساسا بعدم المساواة والعدالة في المسائل التي تمس حياتهم مباشرة، كالقبول في الجامعة أو الحصول على فرصة عمل.

فـالمجتمع الأردنـي يتسـم بكونـه مجتمعـاً شـاباً حيـث تبلـغ نسبة الشباب حوالي70 في المئة من عدد السكان، ورغم أن هذا يعتبـر ميـزة هامـة إلا أنـه يضـع ضـغوطاً هائلـة علـى الدولـة والاقتصـاد الـوطني لتـوفير التعلـيم وفـرص العمـل لهـذه الكتلـة البشرية الضخمة.

لذلك ينبغي من الدولة أن تضع التنمية البشرية على أعلـى قائمة الأولويات الوطنية وإعطائها ما تستحقه من اهتمام وموارد كونهـا القاعدة التـي تستند إليهـا كافـة جهـود التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وهـذا يتطلـب وجـود وزارة تعنـى بقضـايا الشـباب وتوصـل صـوتهم فـي دائـرة صـنع القـرار، كمـا يتطلـب اعتمـاد خدمـة العلـم كآليـة للانـدماج والصـهر الـوطنيين وتكـريس قـيم المساواة والمنافسة والعمل والانجاز ونبذ قيم مريضـة والحيلولـة دون تفشيها في أوساط المجتمع مثل الواسطة والمحسوبية.

6. مكون المؤسسات المجتمعية

إن اتساع المجتمع وتعدد الدوائر التي ينتمي اليها ويتحرك ضمنها الفرد، من الأسرة إلى العشيرة والمدرسة والجامعة والمهنة، وإلى حد متنامي التنظيمات الفكرية والسياسية، يعني أن لكل تلك الدوائر وغيرها- كأجزاء في المجتمع المدني- دوراً ما في مواجهة ظاهرة عدم الالتزام بسيادة القانون والتعامل معها، ومن المهم أن تقوم بذلك الدور لتعزيز منظومة الضبط في المجتمع والتي يمكن أيضاً أن تساهم في تطويق المشاكل قبل استفحالها.

لقد أدت جملة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع في العقود الأخيرة إلى تراجع مكانة النخب التقليدية، مما ساهم في تغييب دور الحلقات الوسيطة وأضعاف تأثيرها كمنظومة ضبط، ومع استمرار تطور المجتمع وانتقاله من حاله إلى أخرى يصبح لزاماً على المجتمع المدني إثبات حضوره لخلق الحلقات الوسيطة التي تشكل صمام أمان للمجتمع.

ومن ناحية أخرى ، هنالك حالة من عدم اليقين إزاء التأثير المحتمل للإعلام، وبخاصة المحطات الفضائية والمواقع الإلكترونية في نمو التوترات المجتمعية، مما يوجب السعي لتقليل الآثار السلبية والعمل لاستثمار دور الإعلام والإيصال لخلق ثقافة وطنية تعزز الالتزام بسيادة القانون بما يوفر الأمان للمواطن والأمن للوطن، وهذا يتطلب قدراً أكبر من الانفتاح على الإعلام والتعامل الايجابي معه، وتطوير قدرات مؤسسية لدى الجهات المعنية بإنفاذ القانون تمكنها من إعطاء معلومات

دقيقـة حـول مـا يقـع مـن أحـداث بمـا لا يتـرك مجـالاً لتـرويج الإشاعات التي تفاقم تلك الإحداث وتزيد التوتر بسببها.

كـذلك، فـإن الحيـز الكبيـر الـذي تحتلـه القـيم الدينيـة لـدى المـواطن الأردنـي، ومـا تحـث عليـه مـن التسـامح ونبـذ الصـراع والاقتتال، يجعل من الضرورة بمكان التركيز على دور المسجد علـى الصـعيد الاجتمـاعي، لتوظيفـه كمنبـر بـالغ الأهميـة لتعزيـز تلك القيم.

الفصـــــل الثالث

بعض إشكال العنف المجتمعي

الفصل الثالث

بعض أشكال العنف المجتمعي

المبحث الأول العنف في الجامعات:

تعد ظاهرة العنف الطلابي والمشاجرات في الجامعات ظاهرة حديثة بدأت في التسعينيات عندما حدثت مشاجرة كبيرة في إحدى الجامعات الرسمية وبدأت هذه الظاهرة في الازدياد من الناحية العددية ومن ناحية انتشارها في الجامعات الأردنية العامة منها والخاصة. وبالرغم من ضعف التوثيق لهذه المشاجرات فقد بلغت (767) مشاجرة بين عام 1995-2007

الا أنه تم رصد أكثر من 80 مشاجرة جامعية في العام

الدراسي2009/2010 تباينت في وحجمها والأضرار الناجمة

عنها، حيث كانت أقساها عندما راح طالب ضحيتها في إحدى الجامعات الرسمية في عام 2010.

ومما لا شك فيه، أن بعض أشكال العنف موجودة في الجامعات الأردنية كالاعتداء على موظفي الأمن أو الموظفين العاملين أو أعضاء هيئة التدريس أو الاعتداء على الطلبة، أو الدخول عنوة وعدم الامتثال للأوامر، إلا أن أكثر هذه المظاهر عنفاً من الجامعات وأشدها خطراً هي المشاجرات الطلابية الجامعية غالباً ما تبدأ المشاجرات على شكل خلاف بين طالبين

على أمور عادية (مثل الخلاف على مكان الجلوس، أو تبادل النظرات الحادة، او الغيرة) ، ثم تتطور بعد أن يستعين كل طالب بمجموعة من الطلبة يلبون بسرعه اتصالاته ، واستغاثاته وتظلماته. وقد يصل عدد المشاركين من الطلبة من ذوي القربى أو من ذات المرجعية الاجتماعية. وقد يصل عدد المشاركين من الطلبة في المشاجرات إلى العشرات وتستمر المشاجرة لأكثر من يوم مما يؤدي الى إفراغ الطلبة، والتأثير على سير الدراسة في الجامعة.إذا لم تعلق الدراسة في الجامعة لحين السيطرة على الأوضاع.

إن الملمح الرئيسي في هذه المشاجرات هو أن خلافاً ينشأ بين طالبين، ثم يتسع نطاقه ليشمل فئتين تجمع كلا منهما " هوية" مشتركة تقوم على بعد ديمغرافي معين يختلف من حالة إلى أخرى داخل الجامعات الأردنية. ويعتمد البعد الذي يتحلق على أساسه الفريقان على انتماء الشخصين المتنازعين أصلاً واللذين يتنازعان على أمر ليس له علاقة بذلك الانتماء. ويبدو أن الشخص الذي تستثار حميته للدفاع عن فريقه ويدخل ساحة العراك إنما يدافع عن ذلك الجزء من نفسه الذي يربطه بجماعته والذي يعطيه الشعور بالقيمة والمكانة. ولعل ما يمهد لظهور ردة الفعل هذه اقتصار دائرة التفاعل الاجتماعي للفرد على الفئة التي ينتمي إليها. وعملية التصنيف الاجتماعي وما يرتبط بها من تحيزات عاطفية ومعرفية تقف وراء النزاعات بين الجماعات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات.

أولاً أسباب العنف الطلابي

تعرف الدوافع المسببة للعنف بأنها مجموعة القوى أو العوامل الأسباب التي تدفع الشباب نحو إيقاع الذي المتمثل في الهجوم اللفظي أو العنف العدوان أو التحطيم للممتلكات الخاصة بالسلطة أو رموزها وهذه الدوافع هي .

1. دوافع أسرية اجتماعية اقتصادية: تتمثل في ضعف الرقابة الوالدية والتربية الأخلاقية والتوجهات الدينية للأبناء، وعدم الاهتمام بمشكلاتهم، والتفرقة في المعاملة بينهم، وغياب السلطة الضابطة في الأسرة والمجتمع، وضعف القوانين الرادعة للخارجين عن النظام في المجتمع.
2. دوافع نفسيه: وتتمثل في الشعور بالحرمان والنظرة التشاؤمية للمستقبل والشعور بالفراغ والدونية وفقدان الثقة بالنفس.
3. دوافع إعلامية: سلبية وسائل الإعلام وبثها مواد ومسلسلات وأفلام عربية وأجنبية منافية لآداب المجتمع وقيمة ومن ثم تدفع العنف.
4. دوافع ثقافية: تتمثل في عدم إشباع حاجات الشباب الدراسية والثقافية والمادية وعدم ممارسة الأنشطة الثقافية والدينية والاجتماعية داخل الجامعة وخارجها .
5. دوافع أكاديمية وإدارية : بسبب إدارة الجامعة أو عدم الاهتمام من قبل عمادة شؤون الطلبة في الجامعة أو أن هنالك شعور بالعنف أحياناً لحصول محاباة في المعاملة لبعض الطلبة أو عدم احترام الأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة من قبل فئة أخرى من الطلبة أو بسبب تدني العلامات لدى الطلبة حيث إن ضعف التحصيل

الأكـاديمي هـو مـن أهـم عوامـل الإحبـاط لـدى الطلبـة مـم يجعلهـم أكثـر عرضـه للاسـتفزاز وأكثـر انسـياق وراء التصـرفات السـلبية وعـدم الاكتـراث بمصـائرهم، هـذا الارتبـاط بين ضـعف التحصـيل الأكـاديمي وبين المشـاركة في المشاجرات وأعمال العنف واضح وجلي من مراجعة الأوضاع الأكاديمية لهؤلاء الطلبة حيث أننا نجد ان نسبة كبيرة منهم من ذوي المعدلات المتدنية جداً أو المنذرين أكاديمياً.

6. غياب وسائل الضبط الاجتماعي : التي كانت تحول دون ارتكاب الفرد أية ممارسات تسيء إلى الأهل والعشيرة، حيث يقوم الضبط الاجتماعي بمراقبة سلوك الإفراد وأنهم يتصـرفون وفقـاً للقـيم والمبـادئ ومـن خـلال القـانون أو الأعراف الحميدة في مجتمعنا الأردني.

7. وجود مفاهيم ومدركات مغلوطة للقبلية والعصبية لدى بعض الفئات الشابة في مجتمعنا الأردني، هذا بالإضافة إلى ضعف دور العديد من القيم والعادات الاجتماعية في السيطرة على الانحرافات المختلفة للأفراد.

8. انعدام التشاور والاتصال الاجتماعي بين طبقات المجتمع: يمكن إن يسيطر ذلك على الحياة الإنسانية بكل مقوماتها السياسـية والاجتماعيـة فتبـدأ الحيـاة الاجتماعيـة بفعـل اجتماعي Action يصدر من شخص معين يتولد رد فعل Reaction من شخص آخر ويطلق على التأثير التبادل بينهما اصطلاح التفاعل inter reaction إن العمليات الإجرامية تسمى العمليات الممزقة Disseminative أو الهدامة destructive أو السلبية Negative وهي التي تؤدي إلى التنافر بين الأفراد والجماعات وإضعاف الروابط والعلاقات الاجتماعية وهي

التـي تنـدرج تحتهـا العديـد مـن العمليـات الجزئيـة كالمنافسـة والصـراع والتنـافس والقهـر، وأن مثـل هـذه العمليـات لهـا نتـائج سـلبية كالصـراع والتنـافس والطبقيـة ممـا يضـاعف فرص إنتاج بيئة خصبة للجريمة والعنف وفقدان التواصل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي الايجابي وقد وجدت عدة دوافع للأضرار بالآخرين.

9. الصـراع الشخصـي: وهـو مـا نـراه عنـدما يكـره شخصـان احدهما الأخر وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون وقد تنقلب هذه الكراهيـة إلـى صـراع يظهـر تـدريجياً علـى شكل ادعاءات او تبـادل الشـتائم ثـم التهديد وقد تنتهـي بالاشتباك.

10. الصراع الطبقـي: وهـذا النـوع مـن الصـراع نتيجـة لشـعور إحدى الجماعات أنهـا أرقـى مـن الأخـرى فتحـاول السيطرة عليها لتحقيق مصلحة وطنيـة وقد تكون نفوذاً اجتماعيـاً أو سياسياً أو اقتصاديا ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصـراع بموقـف الطبقـة الرأسـمالية مـن الطبقـة العاملـة ومحاولـة اسـتغلالها ومـا يقـوم نتيجـة ذلـك مـن الاضـطرابات أو الثروات.

11. رفـاق السـوء : تعتبـر هـذه الفئـة مـن العوامـل التـي تـودي بالفرد إلى الانخراط في أعمال العنف.

ثانياً مظاهر العنف الطلابي:

تختلف أشكال التعبير عن العنف باختلاف السن والثقافة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، فضلاً عن أسلوب التربية والتنشئة والتكوين النفسي والنمط الأخلاقي الذي نشأ عليه الفرد (المغربي، 1987) وتصنف مظاهر العنف لدى الشباب إنها تبدو في خمسة مظاهر هي:

1. العنف البسيط Simple Violence : والذي من قبيل حركات التمرد الطلابي،
2. العنف المحسوبcalculated violence والذي من قبيل تحول حركات التمرد الطلابية إلى أعمال الشغب والسطو والتخريب لخضوعها لقيادات تستغل هذه الحركات لمصالحها الشخصية.
3. العنف التحريضي Fermented Violence وهو من قبيل التحريض على عمليات العنف التي يقوم بها اليمين أو اليسار المتطرف في بعض المجتمعات مستغلين مشاعر الإحباط والعجز في هذه المجتمعات.
4. العنف الغائب instrumental violence وهو من قبيل العنف الذي يشترك فيه أفراد المجتمع بدون علمهم، و ذلك ما حدث من قبيل اشتراك جميع أفراد الشعب الأمريكي في حرب فيتنام، بحكم ما يدفعونه من ضرائب تذهب إلى الانفاق في الحرب وليس بحكم اشتراكهم الفعلي في الحرب.
5. العنف الدفاعي أو الوقائي preventive violence وهو من قبيل العنف الذي تقوم به بعض مؤسسات المجتمع لمنع وقوع العنف أو التهديد بالعنف، حيث تقوم المؤسسات كالشرطة

بإجهاض بعض أعمال الشغب قبل أن تبدأ، وأحيانا ما ينحرف هذا النوع من العنف ويرى رولو ماي إن العنف الدفاعي قد يتحول إلى الإفراط في استخدام القوة والتدمير بما يخرج به عن الأهداف المشروعة له.

من خلال استعراض الطلبة المشاركين في المشاجرات تبين أن الخلفيات والخصائص الاجتماعية والسكانية للطلبة ذات أهمية كبيرة في فهم هذه الظاهرة، كما يتضح من خلال المحاور التالية:

اولاً: الخلفية الأكاديمية:

نبين أن ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض الذين تقل معدلاتهم عن مستوى الجيد، هم من المتورطين بهذه المشاجرات أغلب الطلبة المتورطين في العنف يأتون من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصاد.

ثانياً الخلفية الاجتماعية

ان الطلبة المتورطين بالعنف داخل نطاق الجامعات يمتلكون نزعة "الانا" ونزعة السيطرة وإبراز المكانة والقوة لدى بعض الطلبة تعد مساهما فاعلا في إنتاج العنف داخل حرم الجامعة وتبرز مثل هذه النزعات لدى بعض الطلبة الذكور من عائلات محددة داخل كل جامعة وبشكل متكرر وواضح.

حيث بعض المختصين بالعلوم التربوية والاجتماعية في الجامعات إلى تأكيد وجود مجموعة من القواسم المشتركة والخصائص أو السمات كمستويات عالية من الاضطراب والقلق والفشل في عملية التكيف داخل نطاق الجامعة، ويتسمون بانفعاليتهم وتغيب العقلانية في سلوكهم، وطرق تعاملهم مع

الآخرين. كما يمتازون بتبني مجموعة من المفاهيم والاعتقادات الاجتماعية الخاطئة كالمواقف التقليدية الداعمة لنصرة الأقارب والانتماءات الجغرافية الضيقة. وبهذا الصدد يوضح بعض المسؤولين في عمادات شؤون الطلبة في الجامعات أن هذه المفاهيم والسمات تبرز غالباً إثناء الاستماع إلى إفادات الطلبة المحولون الى لجان التحقيق الإدارية بسبب مشاركتهم في المشاجرات الطلابية الجماعية في الجامعات.

كما يتسم هؤلاء بنزعة أبرز الذات وحب الظهور من أجل لفت الانتباه وإظهار المكانة الاجتماعية بين اقرائه من الطلبة والتي كانت من الدوافع الهامة لبروز العنف داخل الجامعة.

ومما لا شك فيه أن التباين الكبير في مجتمع الطلبة للقيم والأعراف الاجتماعية وعدم التناغم في التكوين النفسي بشكل أرضية خصبة للاختلاف والعنف. ففي مجتمع يضم عشرات الآلاف من الطلبة تبرز مجموعة منهم ممن يحملون قيما ذكورية تقليدية، لهم التعاطي اليومي في مجتمعات مختلطة لم يسبق مما يولد الشعور بالغيرة، وبدوافع النقص، وعدم امتلاك المهارات الكافية للتفاعل باحترام مع الجنس الأخر، وهذا يقود إلى مزيد من الاختلاف والتوتر في البيئة الاجتماعية للطلبة.

وتلعب سياسة القبول في الجامعات دوراً أساسياً في تهيئة الظروف المشجعة على العنف، حيث يغلب عليها سمة الجامعات المناطقية" على عدد كبير من الجامعات خارج المركز ويصبح مجتمع الجامعة ممثل نسبي وصادق لشريحة المجتمع المحيط على مستوى الطلبة والموظفين، وهذا بدوره من فرص تبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الطلبة من مدن

مختلفـة. وبالتـالي، يـوفر فرصـة لتجمعـات طلابيـة يغلـب عليهـا طابع " القرابة" فتنتقل الاحتقانات والمشكلات من المجتمـع الـى الجامعـة، وتصـبح الجامعـة وكأنهـا حـي شـعبي بكـل اختلافاتـه وتشابهاته.بالتالي لم تختلف الجامعة عن مكـان السكن ولـم يتـأتى الاندماج بين الطلبة.

ثالثاً البيئة الجامعية والعنف:

هناك مجموعة من العوامل أو المظاهر المتفاعلة التي تحيط بالطلبة في عدد من الكليات الإنسانية والاجتماعية وبعض الكليات العلمية في بعض الجامعات والتي تشكل في هذا الكليات بشكل خاص بيئة مولدة للتوتر والعنف بين الطلبة. إن البيانات تشير إلى وجود مجموعة من السلوكيات أو التصرفات التي تكون الأسباب المباشرة لهذه المشاجرات ومنها التحرش بالطلبات، تحرشات بين الطلبة أنفسهم، مشاكل مصاحبه للعملية التدريسية كمشاكل داخل الصف أو خلال الامتحانات، او رفض الانصياع للتعليمات في قاعات المحاضرات او المكتبة أو على خلفية أرشاد الطلبة المستجدين. فكل هذه الأسباب الظاهرة لا يمكن ان تكون هي المسببات الكافية أو الحقيقة التي تؤدي إلى هذا النوع من العنف، وأن كانت هي الشرارة التي تطلقها. وفيما يلي مناقشة للعوامل أو المسببات التي تشكل البيئة الخصبة لبروز هذه المشاكل.

الفراغ الدراسي

أن الطلبـة بشـكل عـام لا يسـتثمرون أوقـات فـراغهم فـي نشـاطات هادفـة مفيـدة مثـل الدراسـة أو المطالعـة والتحضـير مـن المكتبـة أو الانترنـت أو كتابـة الأبحـاث والتقـارير وإنمـا يقضـون هذا الوقت في المجتمع والتسكع في الحرم الجامعي بـدون هـدف ولسـاعات طويلـة كـل يـوم، وبعضـهم لا يحمـل كتابـاً أو دفتـر محاضـرات يشـغل نفسـه بـه. أو مرجـع المـادة، أو حتـى قلمـاً فـي حـالات قليلـة وفـي أغلـب الأحيـان يعتمـد هـؤلاء الطلبـة علـى تصـوير المــادة مــن أحــد الــزملاء أو الطلبــة ومطالعتهــا عنــد الامتحـان. وبهذا التعمق في هذا الموضوع يورد الطلبة أن بعض المـواد فـي هـذا الكليـات تعتمـد علـى دوسية يجمـع فيهـا المـدرس فصولاً متفرقة من عدة مراجع يتم إلغاء العديد منها فيما يعد استجابته لمطالب الطلبة المتكررة والملحة. كما أن أكثرية المواد في هذه الكليات تعتمد على الدفتر، أي ما يكتبه الطلبة في الصف مـن المحاضـرات المـدرس، دون اسـتخدام للمراجـع فـي المكتبـة، ودون وجـود كتـاب مقـرر، أو مرجـع أساسـي يرفـد للمـادة التـي يقـدمها المـدرس ويـدعمها.وبالتـالي يـؤدي بالنتيجـة إلـى ضـعف العلمية التعليمة بشكل عام ورفد المجتمع بأشخاص غير مـؤهلين للقيام بالواجب الوظيفي في المستقبل.

ضعف الدور التنويري لأساتذة الجامعات

إن التوســع فـــي التعلــيم العــالي فـــي الأردن، أدى إلـــى اسـتقطاب عـدد كبيـر مـن الأسـاتذة الحاصـلين علـى شـهادات مـن جامعــات عربيــة أو أجنبيــة متواضــعة، وأن نسـبة كبيــرة مــنهم تفتقــر إلــى التكــوين الفكــري والثقــافي ذي الإبعــاد العالميــة أو

الإنسـانية ويتـزامن ذلـك، كمـا أسـلفنا مـع عـدم اهتمـام الطلبـة بالمعرفـة بحـد ذاتـه ممـا يـؤدي إلـى ضـعف الـدور الفكـري والتنـويري لعـدد كبيـر مـن الأسـاتذة وبالتـالي، تصـبح العمليـة التعليميـة عمليـة اجرائيـة روتينيـة لا تـؤدي الهدف غير المباشر منهـا والمرتبط بمساعدة الطلبـة علـى تطـوير آرائهـم وأفكـارهم ومسـاعدتهم علـى التعـرف علـى الفكـر العـالمي والإنسـاني. والنتيجة لكل ذلك، هو ضعف الدور التنويري للجامعة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المعلم هو القدوة لتلاميذه.

الفراغ اللامنهجي

أن الطلبـة فـي الجامعـات يعـانون بشـكل عـام مـن عـدم المشـاركة فـي الأنشـطة والبـرامج اللامنهجيـة والتـي تشـمل : النـدوات، وحفـلات التعـارف، والـرحلات الجامعيـة والأعمـال التطوعية العامة، والنشاطات الرياضية والفنيـة..الخ ويعود ذلك بشكل عـام إمـا لعدم تـوفر مثـل هذه النشـاطات والبـرامج بإعداد كافيـة، وإمـا لعـدم معرفـة الطلبـة بوجودهـا إجـراءات المشـاركة فيها،وإمـا لعـدم تـوفر الاتجاهـات والمهـارات المناسـبة لـديهم للمشاركة فيها، والاستمتاع في هذه المشاركة.

يضاف الى ذلك تقصير بعض عمادات شؤون الطلبـة فـي تـوفير الأنشـطة الترفيهيـة، وعـدم كفايـة الإرشـاد الأكـاديمي والاجتمـاعي المقـدم للطلبـة عمليـة إرشـاد الطلبـة المسـتجدين لمساعدتهم على تحقيق التكيف الاجتماعي السليم.

انتخابات مجالس الطلبة

أن كثيـر مـن المشـاجرات تـنجم علـى خلفيـات الانتخابـات الطلابية فمن جهـة هنـاك عدم وضـوح لـدور مجـالس الطلبـة فـي

الحياة الجامعية لدى الطلبة ومن جهة ثانية تسهم المفاهيم الخاطئة والاعتقادات الاجتماعية، والمواقف التقليدية الداعمة لنصرة الأقارب والانتماءات الجغرافية الضيقة إلى إفراغ عملية الانتخابات من محتواها الفكري والجامعي و أن هذه المفاهيم قد كانت وراء زيادة درجة استخدام العنف داخل إطار مجتمع الجامعة، وقد شكلت أهم دوافع خاصة في أحداث العنف الطلابي الأخيرة التي عانت منها الجامعة .

حيث أن المجالس والاتحادات الطلابية تمثل خبرة ديمقراطية غنية لطلبة الجامعات فيه مجال للتنافس الشريف، وتدريب عملي على الديمقراطية، لكن هذه الصور غير مكرسة في الواقع بإفراغ الانتخابات من محتواها الفكري والتثقيفي.

تنامي الهويات الفرعية وضعف تشكل الهوية الجامعية:

ان النزعة لإبراز الذات "الأنا" ونزعة السيطرة وإبراز المكانة والقوة لدى بعض الطلبة تعد مساهما فاعلاً في إنتاج العنف داخل حرم الجامعة، ويرى عدد من المختصين بان المنظومة القيمية السائدة والتقاليد والأعراف المتوارثة في مجتمعنا، ما زالت عائقاً في تجاوز إفراده لأدوارهم التقليدية التي درجوا على تأديتها.

كما أن الجامعات تتحمل مسؤولية ضعف تشكيل وصياغة هوية جامعية للطلبة المنتسبين إليها وذلك من خلال الأنشطة والمنتديات الفكرية والأندية والمسابقات العلمية مع جامعات أخرى بحيث تخلق انتماءات داخلية لأسرة الجامعة وتعززها كجماعة مرجعية.

عدم الالتزام بقوانين الجامعة وقواعدها وتشريعاتها:

إضافة إلى ما سبق فإن تفجر بعض المشاجرات بين الطلبة تعود بسبب عدم الالتزام من قبل بعض الطلبة بقوانين الجامعة وأنظمتها وتعليماتها "كشرب الكحول داخل الحرم الجامعي، والتحدث بصوت مرتفع داخل نطاق المكتبة الرئيسة، وشتم رجال الأمن.

وأن هناك كثير من قوانين التي تعارض العنف بشكل عام، وهي قوانين تذهب الى حد تجرم فعل العنف وتردعه بالعقوبات المناسبة، لكن يبدو أن الإشكالية تبرز في آلية تطبيقه التي تبقى قضية نسبية، تلعب القيم الاجتماعية والثقافية والأعراف والتدخلات العشائرية والعائلية دوراً هاماً في تغيبه وتهميشه.

عدم المساواة داخل مجتمع الجامعة:

يمثل عدم المساواة والعدالة داخل مجتمع الجامعة، وما ينجم عنها من عدم تكافؤ الفرص كشعور الطلبة بعدم المساواة عند تطبيق التعليمات الجامعية، سبب رئيسي وهام لبروز المشاجرات وتفجر العنف بين الطلبة، كرد فعل مباشر لشعورهم بانعدام العدالة وسيادة مظاهر التحيز والواسطة والمحسوبية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس، وأن مظاهر العنف الطلابي قد تبرز كوسيلة للتعبير عن سخطها وإحساسهم بالعجز وعدم رضاها عما هو سائد. وأن من أهم أسباب تفشي العنف، يعود إلى عملية ممارسة السلطة من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس

بصورة قهرية، ما يخلق علاقة مأزومة وغير ودية أحيانا بين الطرفين وبين الطلبة أنفسهم.

إن مظاهر التميز من وجهة نظر الطلبة تتلخص في عدم أتباع التعليمات من قبل الإدارة والأساتذة والتحيز في تقييم الطلبة وفي التسجيل على المواد وفي المعاملات الإدارية التي يتعرض لها الطلبة. كذلك، فإن الشعور بعدم العدالة داخل مجتمع الجامعة لدى الطلبة، وضعف الإحساس بالعدالة والمساواة يشعرهم بأنه لن يستطيعوا تحقيق التوقعات المأمولة منهم، وفي حالة الفشل في تحقيق التوقعات، قد يتحول البعض تحت وطأة مشاعر الخيبة والفشل إلى استخدام العنف ضد اقرأنه من الطلبة. ومن هنا يمكن فهم أثر تغيب المساواة وعدم سيادة قيم العدالة بين الطلبة واقترانها حسب وجهة نظر بعض المختصين بالعلوم الاجتماعية بمشاعر الإحباط وعدم الرضى وتفجر العنف بين الطلبة داخل نطاق الجامعة.

أضف إلى ذلك قلة التقاء الطلاب بعمادات شؤون الطلبة وإهمال شكاويهم التي يقدمونها بحق زملائهم، وعدم وضوح تعليمات العقوبات في الجامعة بالإضافة إلى زيادة الإحساس بعدم العدالة واللجوء للعنف للحصول على الحق.

المعالجة الأمنية للمشاجرات:

إن الأعداد الكبيرة من الطلبة في العديد من الجامعات الأردنية، جعلت من هذه الجامعات "مجتمعات صغيرة تشمل طلبة بخلفيات اجتماعية مختلفة، ويتم بها ممارسات وسلوكيات غير قانونية كتهريب المخدرات، وتعاطي الكحول، وسلوكيات جرمية مختلفة، بالإضافة لأشكال العنف الجماعي والفردي التي تتم داخل الحرم الجامعي. يوجد في كل جامعة أردنية حرس خاص بها يتكون من أشخاص بمستويات تعليمية متفاوتة، ومن

كبار العمر، بل بعضهم يفتقد إلى أبسط أساسيات الحوار وإدارة الصراع، ما يؤزم العلاقة بين الطلبة، إضافة إلى أن بعض الحرس هم من المتقاعدين العسكريين، وهم غير قادرين على التعامل مع المشكلات أو المخالفات القانونية المختلفة.

لذلك فإن عدم قدرة وكفاءة الحرس في التعامل مع قضايا الطلبة بشكل عام ومع المشاجرات الجامعية بشكل خاص إضافة إلى عدم وجود حق قانوني للحرس الجامعي تجعلهم قادرين على حل ومعالجة المشكلات داخل حرم الجامعة.

المبحث الثاني

العنف ضد الموظف العام

يعتبر الموظف العام المسؤول عن تقديم الخدمة أو السلعة العامة للمواطنين وتسيير المرافق العامة، في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ونظراً لأهمية دور الموظف العام، فقد أحاطته الدولة بعناية مميزة ووضعت القوانين والأنظمة الخاصة به، لتنظيم طرق اختيار وتعيينه وترقيته ونقله وتدريبه وتطويره وسائر شؤونه الذاتية، حتى انتهاء علاقته الوظيفية.

تشكل الوظيفة العامة بكافة مظاهرها، مظهراً من مظاهر وجود الدولة إلى جانب كونها هي السلطة العامة، ومن جانب آخر كونها تقدم الخدمة وإدامة المرافق العامة وتواصلها وإيصاله لأفراد المجتمع الذين يشكلون احد أهم عناصرها.

الا أنه بدأت تظهر في الآونة الأخيرة حالات اعتداء على الموظفين العامين (رجال الأمن العام، وقوات الدرك، الكوادر الطبية..الخ) إثناء تأدية الواجبات الموكلة إليهم بموجب القانون، إما بالشتم أو بالضرب أو بأية طريقة أخرى، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على وجود الخدمات العامة من جهة، وعلى أداء الموظف العام من جهة أخرى.

الموظف العام : كل موظف عمومي يفي السلك الإداري أو القضائي، وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها، وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة (قانون العقوبات رقم 16 لعام1960).

الوظيفة العامة: مجموعة المهام التي ينجزها الموظف العام إثناء عمله.

عرف قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960 في المادة 196 الموظف العام على أنه : " كل موظف عمومي في السلك الإداري أو القضائي، وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها، وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة".

يعرف الموظف العام في المادة الثانية من نظام الخدمة المدنية رقم 30 لسنة 2007 بأنه الشخص المعين بقرار من المرجع المختص، في وظيفته مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف الصادرة بمقتضى قانون الموازنة العامة أو موازنة إحدى الدوائر والموظف المعين بموجب عقد ولا يشمل الشخص الذي يتقاضى أجراً يومياً.

كما عرف الموظف العام لغايات القانون الإداري بأنه : كل شخص يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام"، وقضت محكمة العدل العليا أن المستخدم لا يعتبر موظفاً عاماً ما لم يكن معيناً في وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف. كما أوردت المحكمة تعريفاً واسعاً في أحكام أخرى حيث قالت: بأن المراد من موظف السلطة العامة كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة" .

ومما سبق فإن مفهوم الموظف العام لا يخرج عن العناصر التالية :

1. أن يعين الشخص في عمل دائم.
2. أن يتم التعيين من قبل السلطة المختصة.

3.أن يتم التعيين في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو سلطة الإدارة العامة مباشرة.

الوظيفة العامة: إن تعبير الوظيفة العامة من المصطلحات الحديثة الاستعمال، يقابلها بالانكليزية اصطلاح الخدمة المدنيةcivil service وهي مجموعة من المهام والاختصاصات التي يقوم بها شخص تتوفر فيه شروط معينة بهدف خدمة المصلحة العامة.

والوظيفة العامة تتألف من مجموعة أعمال متشابهة ومتجانسة، توجب على القائم بها التزامات معينة مقابل تمتعه بحقوق محددة، ويطلق على شاغل الوظيفة العامة أسم "الموظف العام والوظيفة (position) هي جزء من عمل (job) ويعهد بها إلى شخص معين يتولى تأدية واجباتها، ويحمل مسؤوليتها.

وتكون الوظيفة دائمة أو مؤقتة، مشغولة أو شاغرة ، فالوظيفة العامة هي التي تقتضي القيام بعمل غير محدود بزمن معين، أما الوظيفة المؤقتة فهي التي تقتضي القيام بعمل ، مؤقت ينتهي في زمن محدد، أو تكون مستحدثة في الأصل لغرض مؤقت.

ولكي تتصف الوظيفة بالعومية، وتكون بالتالي وظيفة عامة، يشترط الآتي:

1.أن تؤدي في دوائر الدولة وأجهزتها.

2. أن يكون لها بالطابع الحكومي.

واجبات الموظف العام:

يترتب على الموظف العامة الواجبات الآتية:

1. أن يـؤدي العمـل المنـوط بـه شخصـيا وان يخصـص وقـت العمل لأداء واجبات الوظيفة
2. أن يعاون الموظفين الآخرين في أداء الواجبات العاجلة.
3. أن ينفذ ما يصـدر إليـه من أوامر رؤسـائه بدقـة ويتحمـل كل رئيس مسؤولية الأوامر التي تصدر عنه.
4. أن يتحمـل المسـؤولية قبـل رؤسـائه عـن حسـن سـير العمـل الموكول إليه وعليه أن يبادر إلى إبلاغ هؤلاء الرؤساء كتابة كل تجاوز أو إهمال أو مخالفة في تطبيق القوانين والأنظمة.
5. أن يراعي المواعيد المعينة للدوام.
6. أن يتصـرف فـي أدب ولياقـة فـي صـلته برؤسـائه وزملائـه ومرؤوسيه وفي معاملة للجمهور.

أسباب الاعتداء على الموظف العام:

إن أسباب العنف كثيرة منها ما هو مادي ومنها ما هو معنوي، ومنها ما يج مبرر له ومنها لا مبرر له، ويمكن ذكر بعض أسباب الاعتداء على الموظف على سبيل المثال وليس الحصر:

1. الإجراءات الإدارية الروتينية الطويلة والمعقدة: تعد الإجراءات الإدارية الروتينية الطويلة والمعقدة في بعض الدوائر الحكومية والمستشفيات الحكومية بصورة عامة من الأسباب الرئيسية للاعتداء أفراد المجتمع على المواطنين،لأن هذه الإجراءات تهيئ الفرصة للاستفزاز المواطن وبالتالي الاعتداء على الموظف العام.
2. أسباب اقتصادية (البطالة والفقر) نتيجة العجز في تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم الاجتماعية والإرهاب والعنف، ومن أخطر الأبعاد لمشكلة البطالة هو البعد الأمني الذي يهدد المجتمع بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة، ويعتبر عامل البطالة سبب رئيسي في اعتداء الأفراد على الموظفين والمرافق العامة للدولة، ويكون لدى الأشخاص العاطلين عن العمل:

عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقبلها زمنياً ومكانياً.انعزالهم عن المجتمع وقيمة السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة

3. أسباب قانونية: ضعف الثقافة القانونية وعدم احترام القانون، ويتضح ذلك في عدم معرفة الحقوق والواجبات الوظيفية والمدنية بحيث يتم اللجوء لأخذ الحقوق بشكل

شخصـي(استيفاء الحـق بالـذات) دون اللجـوء إلـى السـلطة القضـائية، وعدم الطيبة، رجال الأمن) خاصة من أصحاب الأسبقيات والذين لديهم قيد أمني .

4. أسباب تربوية: يمكن إسناد مشكلة الاعتداء على الموظفين إلــى أسـباب أخلاقيــة تعـود للبيئــة والتنشـئة الاجتماعيــة والأسرية للشخص المعتدي.

5. غياب وسائل الضبط الاجتماعي: التي كانت تحول دون ارتكاب الفرد أية ممارسات تسيء إلى الأهل والعشيرة، حيث يقوم الضبط الاجتماعي بمراقبة سلوك الأفراد وأنهم يتصـرفون وفقـاً للقـيم والمبـادئ ومـن خـلال القـانون أو الأعراف الحميدة في مجتمعنا الأردني.

مدونة قواعد السلوك للموظف العام:

استجابة لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين – حفظـه الله للحكومـة بالعمـل علـى الارتقـاء بمستوى الخدمات المقدمــة، وتقليـل البيروقراطيــة والـروتين فــي القطــاع العــام، والتركيـز علـى تطـوير المـوارد البشـرية، وترجمـة السلوك عـام 2006 وذلك لتطبيقها علـى ارض الواقـع ضـمن بـرامج إعلاميـة وإجراءات إدارية ورقابية تشمل كافة الشركاء.

مفهوم المدونة:

المدونـة عبـارة عن مرجعيـة تفصـيلية فـي إطـار متكامـل، جمعت العديد مـن المعـايير السـلوكية وأخلاقيـات الوظيفـة العامـة المقرة قانونياً ودستوريا، نظمتهـا وجمعتهـا فـي وعـاء واحـد دون

أن تكـون متنـاثرة فـي طيـات التشـريعات المختلفـة وبمـا يسـمح ويمكن التعامل معها وفق أحساس أعلى بالمسؤولية.

وقد جـاءت المدونـة لتعمـل علـى اسـتدامة العمليـة التنمويـة التـي تعتمـد أساسـاً علـى العنصـر البشـري، فـالتطور الـذي طـرأ علـى الوظيفـة العامـة خـلال السنوات الماضـية فـي ظـل الانفتـاح الاقتصـــادي والنمـــو الســـكاني، أدى إلـــى توســـيع المهـــام والصلاحيات الممنوحة للموظف، مما أصبح يشكل الزاماً تحديد هـذه المهـام والمسـؤوليات، وترسـيخ أسـس التعامـل مـع متلقـي الخدمة والرؤسـاء والـزملاء والمرؤوسين، وضـرورة المحافظـة علـى المـال العـام ومصـالح الدولـة وممتلكاتهـا، وعلـى السـرية وآليات الإفصاح عن المعلومات، وفي نفس الوقت بيـان حقوقهم وواجباتهم.

هدف مدونة قواعد السلوك:

تهدف هذه المدونة إلى الآتي:

1. إرسـاء معـايير أخلاقيـة، و قواعـد ومبـادئ أساسـية لآداب الوظيفـة العامـة، وثقافـة مهنيـة عاليـة لـدى مـوظفي الخدمـة المدنيـة، وتعزيـز الالتـزام بهـذه المعـايير والقواعـد والقيم، وترسيخ أسس الممارسـات الجيدة، وذلـك مـن خـلال توعيـة موظفي الخدمة المدنية وتوجيههم نحو الأخلاقيات والوظيفية السليمة، وأطر الانضباط الذاتي التـي تحكم سير العمـل فـي الخدمـة المدنيـة والمنسجمة مـع القـوانين والأنظمـة السـارية، وكـذلك مـن خـلال بيـان واجبـاتهم ومسـؤولياتهم الوظيفيـة ودورهـم فـي تحسـين الخـدمات وتعزيـز المصـداقية بالخدمـة العامة.

2.تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة العامة بعمل المؤسسات الحكومية، وزيادة الاحترام والتقدير لدورها في توفير الخدمات بأفضل طريقة ممكنة.

واجبات الموظف ومسؤولياته العامة:

تصف المادة(5) من المدونة على أنه على الموظف الآتي:

1. أداء واجبات وظيفته ومهامها الموكلة إليه بنشاط متوخياً الأمانة والنزاهة والدقة والمهنية والتجرد وبأقصى إمكانياته، وأن يعمل على خدمة أهداف وغايات الدائرة وتحقيق المصلحة العامة دون سواها.
2. الحرص على الإلمام بالقوانين والأنظمة النافذة وتطبيقها دون أي تجاوز أو مخالفة أو إهمال.
3. تكريس أوقات الدوام الرسمي للقيام بمهام وواجبات وظيفته، وعدم القيام بأي نشاط لا يتعلق بواجباته الرسمية.
4. السعي الدائم لتحسين أدائه وتطوير قدراته المهنية والإطلاع على آخر المستجدات في مجال عمله وعمل الدائرة التي يعمل لديها، والقيام بتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين أساليب العمل ورفع مستوى الأداء في الدائرة، والمساعدة في توفير بيئة عمل آمنة وصحية.
5. الامتناع عن أي تصرفات أو ممارسات أو أعمال تنتهك الآداب والسلوك القويم، والامتناع عن الإساءة إلى الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية للآخرين داخل أو خارج دائرته أو التحريض ضدها.
6. تسهيل إجراءات التحقيق والتفتيش التي تقوم بها الجهات المختصة بجميع الوسائل الممكنة وتقديم المعلومات والرد

علـى الاستفسـارات التـي بحوزتـه للمسـؤولين عـن مهمـات التحقيق والتفتيش، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

7. عـدم الإضـراب عـن العمـل أو تحـريض الغيـر عليـه، والامتناع عن تنظيم العرائض الجماعيـة المتعلقـة بالوظيفـة أو الاشـتراك فـي تنظيمهـا مهمـا كانـت الأسـباب والـدوافع، والالتزام بطرق التظلم الواجبة الإتباع.
8. الإيفاء بكل المستحقات الماليـة المترتبـة عليـه للدائرة وفقـاً للقوانين والأنظمة النافذة دون تأخير.

صور الاعتداء على الموظف العام

تتعدد صور الاعتداء على الموظف العام، وتأخذ أشكالا مختلفة كالآتي:

الاعتداء على الموظف العام بالتهديد والإكراه: يأخذ التهديد أشكالاً وصوراً متعددة من حيث أنه قد يكون صريحاً أو ضمناً بحيث يكون في جميع الأحوال جدياً ومؤثراً في نفسية الشخص العادي، ومباشراً وذلك بأن ترتكب الجريمة على نفس الشخص المهدد، أو على شخص يعرفه ويعنيه وذو صلة قرابة أياً كانت نوعها. فالأنظمة والقوانين جرمت فعل التهديد الواقع على الموظف إذا كا ن الجاني يهدف من وراء سلوكه الإجرامي إلى حمل الموظف على أداء واجب مخالف للقانون أو منعه من تنفيذه أما الإكراه فيرمي من وراء سلوكه الإجرامي إلى حمل الموظف العام على أداء واجب من واجباته الوظيفية بغير حق، أي ان يكون الواجب المطلوب من الموظف العام مخالفاً للقانون.

الاعتداء على الموظف باستخدام العنف: شدد المشروع الأردني العقوبة التي توقع على من يرتكب فعل الاعتداء على الموظف أو مقاومته بالعنف بموجب القانون المعدل لقانون العقوبات الأردني رقم(12) لسنة (2010) وبذلك أصبح النظر في جرائم الاعتداء على الموظفين بالضرب أو بفعل مؤثر أو بإشهار السلاح من اختصاص محكمة الجنايات الكبرى، كما نص عليه في المادة(42) وما بعدها من التغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع الأردني خلال الخمسين سنة الماضية التي مرت على تطبيق قانون العقوبات رقم (16) لسنة(1960) وما نجم عنها من ظهور بعض السلوكيات التي أصبحت تشكل خطرا على

المجتمع وتستدعي التصدي لها ومواجهتها بتشديد العقوبات على عدد من تلك الجرائم على نحو يحقق الردع لمرتكبيها.

المبحث الثالث

العنف العشائري

شهد البناء الاجتماعي العشائري للمجتمع الأردني العديد من التغيرات على عدة مستويات بنائية تنظيمية وظائفية، ثقافية وقيم نتيجة عدة عوامل منها التحولات الديمغرافية، الاقتصادية، السياسية والتعليمية.

العشيرة: عائلة كبرى تضم مجموعة نسبية تشترك في مصلحة موحدة، وهي عبارة عن مجموعة كبيرة من الأسر، ينحدرون من جد واحد في الغالب، تربط بينها أواصر القرابة وعلاقة الرحم.

العرف: اعتياد الناس على سلوك معين بشأن مسألة أو موضوع معين، ويلقى هذا السلوك قبولاً من أفراد الجماعة، وتقوم الجماعة بسلوك هذا السلوك، وينشأ بذلك الاعتياد على هذا السلوك والرضا عنه، مع شعور الجماعة بصفة الإلزام لهذا السلوك.

القضاء العشائري: هو أسلوب أو طريقة أو نهج يلجأ اليه في حل النزاعات أو الخلافات معتمداً على مجموعة من المفاهيم والقيم المتفق عليها، والتي لاقت قبولاً لدى العشائر ويعتبرونها ملزمة.

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي في مجموعها إلى دفع الفرد الى ممارسة إلى العنف العشائري منها.

1. ضـعف الثقافـة القانونيـة وعـدم احتـرام القـانون، ربمـا يتضـح ذلـك فـي عـدم معرفـة الحقـوق والواجبـات الوظيفيـة والمدنيـة بحيث يتم اللجوء لأخذ الحقوق بشكل شخصـي(استيفاء الحق بالذات) دون اللجوء الى السلطة القضائية.
2. غيـاب العدالـة الاجتماعيـة: يشـمل كافـة نـواحي الحيـاة، حيـث يصـيب الأفـراد بالإحبـاط والقهـر الـذي يعبـر عنـه مـن خـلال صـور مختلفة ومنها العنف.
3. ظهـور قيـادات بديلـة ضـمن العائلـة والعشـيرة لـديها مقـدرة ماليـة وتجاريـة تسـتطيع تحريـك ذو الاحتياجـات الماديـة مـن خلال تشجيعهم على أحداث المشاكل والمشاجرات العشائرية حتى يصبح هذا المليء مادياً مرجعاً عشائرياً.
4. تراجـع تـأثير القيـادات العشـائرية(شـيوخ ووجهـاء ومخـاتير) العشائر في التأثير على أفراد العشيرة والعائلة.
5. الضغوط الاقتصادية غير المباشرة والتي تؤثر علـى مسـتوى المعيشــة والــدخل ســواء العوامــل الاقتصــادية الداخليــة أو الخارجية.
6. وجود مفاهيم ومدركات مغلوطة للقبلية والعصبية لدى بعض الفئات الشابة في مجتمعنا الأردني، هذا بالإضافة الى ضعف دور العديد من القيم والعادات الاجتماعيـة فـي السيطرة علـى الانحرافات المختلفة للأفراد.

مفهوم الجريمة بالنسبة للمجتمع العشائرية:

المجتمع العشائري مجتمع مترابط يقوم بنـاؤه الاجتمـاعي علـى مجموعـة مـن العـادات والتقاليـد والأعـراف وان خـروج سلوك الفرد داخل هذا المجتمع عن الأعـراف فانـه يعتبـر مرتكبـاً

جريمة بحق الجماعة ويستحق العقاب الرادع عليها ويختلف مفهوم الجريمة من مجتمع إلى مجتمع، ومن وقت إلى آخر، وتتمثل الإجراءات العشائرية بالآتي.

1 . الوجه: يضمن بتنفيذ قرار الحكم على المجرم من قبل القاضي العشائري.

2.الدخالة:الهدف منها إزالة حدة التوتر بين أبناء العشيرة وإعادة سيطرة العادات وتطبيقها على المنازعات.

3. الجلاء: الهدف منه إبعاد ذوي الجاني والجاني عن المجني عليه والعشيرة كاملة.

4.الكفالة: ضمان استيفاء الحق من صاحب الحق إلى شخص آخر يلتزم بتحصيله.

5. الصلح: وهو نوعان هما:

* صلح تام: تنتهي فيه المشكلة وتتصافى النفوس ولا يترك لها أثر .

*صلح ناقص : وهو مشروط ينهي النزاع بين الأطراف باستثناء القاتل مثلاً.

6. العطوة: وهي هدنة أمنية يعطيها المتضرر أو ذويه لفترة محددة من الزمن يتفق عليها وقد تكون شفوية.

7. القضاء العشائري: عملت الأعراف والتقاليد القضائية على الضبط الاجتماعي وضبط السلوك سواء كرهاً أو طوعاً، وأخذت قواعد الضبط الاجتماعي الشكل العرفي غير المكتوب تعارف الجميع على أن حكمها يكون قطعياً ، ولذا لعبت القوانين العشائرية والأعراف والعادات والتقاليد

البدوية المكتوبة وغير المكتوبة دوراً حاسماً في تنظيم الحياة الاجتماعية والقضائية لدى العشائر الأردنية.

إجراءات التقاضي العشائري:

تعتبر إجراءات التقاضي دقيقة، بحيث يجب على المتخاصمين إتباعها قبل الوصول إلى القاضي، وهذه الإجراءات تتلخص في الآتي:

1. **المصالحة:** إذا حدث خلاف أو نزاع بين طرفين، وترتب على هذا الخلاف أو النزاع إساءة بالقول أو بالفعل من احد الإطراف بحق الطرف الثاني، فانه يجب على الطرف المسيء وحسب نوع الإساءة أن يذهب هو، أو يرسل مجموعة من الرجال إلى بيت الطرف المساء إليه، ويطلب منه الصفح والمعذرة.
2. **البدوة:** وهي عبارة عن نوع من المبادرة في طلب الحق قد يسيء طرف لطرف آخر بالقول أو بالفعل، ولكنه لا يعترف بخطئه ويتجاهل هذه الإساءة، أو قد يماطل في دفع ما عليه من حقوق لصاحبها.
3. **الملم:** هو راعي البيت(صاحب)الذي اتفق الطرفان المتخاصمان على الالتقاء عنده للتداول في قضيتهما، وحصرها في نقاط محددة، وقد تحل القضية قيد البحث عن الملم وبتراضي الطرفان.
4. **الخط:** بعد حصر القضية وتحديدها عند الملم، يخط المبدي عليه ثلاثة خطوط بالسبابة والوسطى والبنصر، ويقول للمبدي(هذا لك ثلاثة كبار، ويعد أسماء ثلاثة قضاة) في

الحق الذي تلحقه على، فإذا رضي الطرف الثاني بالقضاة الذين خطهم الطرف الأول يصار الى العدف، واذا لم يرضى بالقضاء يتداول الطرفان بحضور الملم في القضاء الذين تم خطهم، وقد يتقاضى الطرفان في تحديد القضاة الخاصين بهذه المشكلة.

5. **العدف:** يأتي بمعنى الادخار، والاختيار لقاضي يتوخى منه العدالة والإنصاف، إذا ما شعر العادف بالظلم من قرار القاضي الأول أي أنه يستأنف الحكم لدى هذا القاضي.

المبحث الرابع

العنف الأسري

إن العنف الأسري وإن ان يبدو أقل حدة عن غيره من أشكال العنف السائدة إلا أنه أكثر خطورة على الفرد والمجتمع، وتكمن خطورة العنف الأسري في أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذات النتائج المباشرة التي تظهر في إطار العلاقات الصراعية بين السلطة وبعض الجماعات السياسية والدينية، بل أن نتائجه غير المباشرة والمترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع بصفة عامة غالباً ما تحدث خللا في نسق القيم واهتزازاً في نمط الشخصية خاصة عند المراهقين، مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية ذات التشكيل النفسي والعصبي الجديد، وهذا بحد ذاته كفيل بإعادة إنتاج العنف سواء داخل الأسرة أو في غيرها من المؤسسات الاجتماعية في المجتمع.

ويعتبر العنف الأسري أحد المشكلات الاجتماعية المقلقة في المجتمعات الشرقية والغربية على حد السواء، ويجب التعامل معه باعتباره جزءاً من ظاهرة أعم وأشمل من حدود الأسرة وعلاقاتها حيث أنها باتت تهدد الأمن والسلامة للأسرة والمجتمع.

ويهدد العنف الأسري العديد من الأسر في بنيانها مما يعد خروجاً واضحاً من التماسك والخصوصية للأسرة وتعتبر ظاهرة العنف الأسري احد ملامح العنف الذي يؤثر بشكل كبير

على استمرار المجتمع وتكوينه ذلك أن ظاهرة العنف تعتبر مشكلة اجتماعية من حيث كونه مظهراً لسلوك منحرف لدى الفرد.

الأسرة: هي المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران رجل وامرأة بعقد يرمي إلى إنشاء اللبنة التي تساهم في بناء المجتمع، وأهم أركانها الزوج، والزوجة، والأولاد.

العنف الأسري: عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه : السلوك الذي يصدر في إطار علاقة حميمة ويسبب أضراراً وآلاماً جسمية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة .وعرف ايضاَ "بأنه كل عنف يقع في إطار العائلة ومن قبل أحد أفراد العائلة بماله من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليه.

العنف الجسدي: يقصد بالعنف الجسدي هو كل فعل يؤذي الشخص في جسده وهذا العنف قد يقع في إطار الأسرة أو المجتمع.

العنف النفسي واللفظي: وهو العنف الذي يهدف إلى ايذاء الشخص معنوياً سواء كان في إطار المجتمع أو العائلة.

يعتبر العنف الأسري أحد الأشكال التي يمكن أن يمارس فيها العنف ويأخذ صوراً مختلفة عن الصور التي يمكن أن تظهر في أشكال العنف الأخرى.

والعنف الأسري يشير إلى موضوعات عديدة منها إساءة معاملة الطفل من قبل الوالدين، وإساءة الزوجين أحدهما للآخر وإساءة معاملة الوالدين، وهذه الموضوعات تتخذ شكل سلوكيات عنيفة تستند إلى استخدام القوة التي تسبب الضرر والإيذاء من قبل شخص آخر، وفي تصور آخر العنف الأسري لا يتضمن فقط ارتكاب سلوك يتسم بالعنف بل يتضمن أيضاً الامتناع عن

ممارسة سلوك مثل إهمال الطفل، كما يتضمن أيضاً الزنا بالمحارم.

وعرف العنف الأسري بأنه : ارتكاب احد أفراد الأسرة سلوكاً أو امتناعه عن ممارسة سلوك يترتب على أي منهما حرمان باقي أفراد الأسرة الآخرين من حقوقهم وحرياتهم ويحول دون تمتعهم بحق الاختيار .

لذا يمكن القول بأن العنف الأسري يقع على كل

- الأطفال: فقد يتعرض الأطفال للانتهاك من قبل احد الأبوين أو كلاهما أو أطفال آخرين.؟
- الأب والأم: انتهاك الرجل حقوق المرأة والعكس.
- الأبناء المراهقين: انتهاك الأبناء حقوق الآباء.

أسباب العنف الأسري:

1. العوامل الأسرية:حرمان الأطفال من رعاية وحنان الأبوين وانخفاض المستوى التعليمي لدى الأبوين والخلافات الأسرية أو المعاملة التميزية ضمن نطاق الأسرة.
2. العوامل الاجتماعية: ضعف التربية الأسرية لدى الأبوين يؤدي إلى اختلال في التنشئة الاجتماعية للإفراد، كذلك الإسرة المفككة بالانفصال والطلاق، واغتراب الأبوين لفترات طويلة كل ذلك يؤدي إلى العنف الأسري.
3. عوامل ثقافية: إن ازدياد نسبة الأمية و التخلف في المجتمع وسلب الآراء وكبح الحريات تحد من التفكير السليم لدى الأبوين وبالتالي اكتساب ثقافة العنف.
4. العوامل التكنولوجية: نشر العديد من المعلومات غير الدقيقة على الشبكة الالكترونية بالإضافة إلى التعرف على عادات

وسلوكيات غريبة على مجتمعنا يؤدي إلى اكتساب مهارات تخالف العادات والتقاليد، كذلك المعلومات التي يتم تداولها في غرف الدردشة ليست صحيحة فمنهم من يميل إلى إخفاء هويته الحقيقية وبالتالي تؤثر سلباً على العلاقات بين الأسرة.

أشكال العنف:

يأخذ العنف عدة إشكال وحسب تصنيف منظمة الصحة العالمية والجمعية العالمية للحماية فإن أهم أشكال العنف كما يلي:

1. العنف الجسدي: هو استخدام القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين من اجل ايذائهم وإلحاق أضرار جسمية لهم وهذا ما يدعىinflicted-injury وذلك كوسيلة عقاب غير شرعية مما يؤدي إلى الآلام وأوجاع ومعاناة نفسية جراء تلك الأضرار كما ويعرض صحة الطفل للأخطار.
2. العنف النفسي: العنف النفسي قد يتم من خلال عمل أو الامتناع عن القيام بعمل وهذا وفق مقاييس مجتمعية ومعرفة علمية للضرر النفسي، وقد تحدث تلك الأفعال على يد شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون القوة والسيطرة لجعل طفل متضرر مما يؤثر على وظائفه السلوكية، الوجدانية الذهنية، والجسدية.
3. الإهمال: يعرف على أنه عدم تلبية رغبات الطفل الأساسية لفترة مستمرة من الزمن ويصنف الإهمال إلى فئتين إهمال مقصود وإهمال غير مقصود.

4. الاستغلال الجنسي: هو اتصال جنسي بين شخص بالغ وطفل من أجل إشباع رغبات جنسية مستخدماً القوة والسيطرة عليه، أو يعرف على أنه دخول بالغين Adults وأولاد غير ناضجين جنسياً وغير واعين لطبيعة العلاقة الجنسية كما إنهم لا يستطيعون إعطاء موافقتهم لتلك العلاقة والهدف هو إشباع المتطلبات والرغبات الجنسية لدى المعتدي (تقرير منظمة العفو الدولية عن حقوق الإنسان، وتقرير منظمة الصحة العالمية حول العنف2002).

أشكال العنف الأسري في الأردن:

أشكال العنف الأسري كثيرة ومتنوعة ولا يمكن حصرها في قوائم محددة على اعتبار أن العنف قد يأتي على أي فعل أو قول فيجعل منه عملاً عنيفاً وقد صنفها العديد من الباحثين على النحو التالي:

صنف معهد الملكة زين أنواع العنف الأسري في الأردن هي:

1. العنف الجسدي: الضرب باليد أو الرجل القتل أو محاولة القتل للشرف، الضرب باستخدام أداة كالعصا، الحرق، التقييد بحبل أو سلك، وشد الشعر أو أعضاء الجسد والعض.
2. العنف اللفظي: أهم أشكاله تكراره السب، الشتم، التحقير والصراخ.
3. تقييد الحريات: يتمثل بالحرمان من الدراسة والحبس والمنع من الخروج من المنزل وفرض الزواج على البنت وعلى الابن أحيانا، التدخل في اختيار الأصدقاء، فرض تخصص الدراسة التدخل في الشؤون الشخصية كالتدخل في المظهر وتسريحة الشعر وغير ذلك.
4. الإساءة الاقتصادية وأهم أشكالها: الحرمان من المصروف أو النفقة، عمالة الأطفال والاستغلال المادي، الإسراف في المال والبخل.
5. الإساءة الجسدية وأهم أشكالها: التحرش بالإناث وخاصة الأخوات والمعاشرة غير الشرعية وهجر الزوج لزوجته.
6. العنف المادي وأهم أشكاله: تحطيم الممتلكات والسرقة.

7. وأمور أخرى متفرقة أهمها: الإهمال والتمييز والطرد من المنزل وتعدد الزوجات والطلاق والانفصال .

أما دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة حول أشكال العنف الأسري في الأردن كانت على النحو التالي:

1. العنف الجسدي/المادي: ويتمثل بالضرب باليد والرجل، واستعمال أو الشروع باستعمال سلاح ناري، الضرب بأداة حادة أو باستعمال العصا،والحرق، الضرب المبرح، ضرب الزوج لزوجته والأبوين لأبنائهما، القتل ، ورمي الأشياء بقصد الإيذاء.
2. الإيذاء الجنسي: يشمل الاغتصاب، والتحرش الجنسي.
3. الإيذاء النفسي/المعنوي:الصراخ، التجريح الإهمال (في تلبية احتياجات الأبناء والزوجة) الطرد، الغيرة، التهديد، المعاملة السيئة، الحبس، القمع، وهجر الزوج لزوجته.
4. العنف الاقتصادي:يتمثل بالحرمان من المصروف ومنع الغذاء، وتشغيل الأطفال في أعمال صعبة.
5. العنف التعليمي: الحرمان من التعليم.
6. العنف الاجتماعي: الطلاق والزواج الثاني.
7. العنف الصحي: التدخين كشكل من أشكال العنف الأسري .

صور العنف الأسري:

يتخذ العنف الأسري العديد من الصور من أبرزها:

أولاً العنف الصادر من الوالدين ضد الأبناء : يتخذ هذا المظهر من العنف صورتين:

الصورة الأولى: العنف المادي أو الجسدي: يتخذ هذا النمط من العنف مظاهر عديدة منها قيام الآباء أو الأمهات أو زوج الأم أو زوجة الأب بضرب الأبناء بقسوة أو الركل أو الكي بالنار والصعق بالكهرباء والحبس في غرفة مظلمة أو مغلقة أو تشغيلهم في أعمال لا تتناسب مع قدراتهم البدنية والعقلية أو تسخيرهم في أعمال الجريمة والسرقة أو النصب.

الصورة الثانية: العنف المعنوي: وتشمل هذه الصورة من صور العنف ما يلي:

1. إهمال التعليم: يعتبر التعليم حقاً من حقوق الطفل على أسرته بوجه خاص وعلى الدولة بوجه عام، لذلك فإن حرمان الطفل من التعليم يعتبر أحد أنواع الإيذاء الاجتماعي من جانب الوالدين.
2. إهمال الرعاية الطبية: يتخذ هذا المظهر من العنف الأسري أشكال عديدة منها عدم الكشف الدوري على الطفل وكذلك عدم الاهتمام بمواعيد التطعيم والنواحي الغذائية له.
3. نقص الإشراف: يتخذ هذا المظهر من العنف الأسري أشكالاً عديدة منها تعرض الطفل لحوادث الحرق نتيجة وقوع السوائل الساخنة عليه وحوادث التسمم نتيجة ترك الأدوية المنومة والمهدئات ومواد التنظيف المستخدمة في المنازل.

4. الإهمال العاطفي: هو نوع من الإيذاء النفسي يعبر عن الفشل في الوفاء باحتياجات الطفل العاطفية وشعوره بالحب والأمن والاستقرار، فمن الآباء من يقوم باهانة الطفل أمام الأهل والمقربين أو الأصدقاء أو إظهاره بمظهر العجز والاستهزاء أو السخرية منه أو كبته أو معايرته أمام الآخرين .

ثانياً: العنف الصادر من الأبناء ضد الوالدين يتخذ هذا النمط من العنف مظاهر عديدة منها قيام بعض الأبناء بسبب أحد الوالدين أو كليهما والتهديد بالضرب أو الضرب وحرمانهم من الحرية أو طردهم وأحياناً القتل، وهنالك نوعين من الأبناء الذين يقومون بأعمال عنف ضد الوالدين هما:

النوع الأول: هو الابن الذي يساء معاملته بشدة من الوالدين وبالتالي يدفع دفعاً نحو العنف بأشكاله المختلفة .

التنوع الثاني: هو الابن المريض عقلياً والمتوتر نفسياً والمضطرب انفعالياً وهذا النوع هو الطفل المنعزل وغير الاجتماعي(حمد، 2001).

ثالثاً: العنف الصادر من الزوج ضد الزوجة: وتتمثل هذه الصورة من العنف الصادر من الزوج ضد الزوجة على أفعال تتضمن عنفاً جسدياً ضاراً موجهاً نحو النساء بواسطة أزواجهن.

رابعاً: العنف الصادر من الزوجة ضد الزوج من مظاهر هذا النمط من العنف قيام الزوجة بسبب الزوج أو ضربة أو إهمال أو قتله وهنالك ثلاثة عوامل تعبر عن هذا النوع من العنف:

النوع الأول القهر الاقتصادي:

الظـروف الاقتصـادية المتأزمـة ومـا ينـتج عنهـا مـن تـداعيات اجتماعيـة سـلبية تخلـق البيئـة المناسـبة لنمـو الأفعـال العنيفـة والعدوانيـة لـدى الزوجـة حيـث تلجـأ المـرأة للشجار مع زوجهـا نتيجـة لعدم كفايـة الـدخل وتـدهور قيم الأسرة.

النوع الثاني القهر الاجتماعي:

إن الأزواج الذين يتعرضون لأعمال عنف من الزوجات غالباً ما تم زواجهم بـالإكراه أو هنـاك فـارق فـي السـن بـين الزوجين لصالح الزوج، فعنف الزوجة تجاه زوجهـا يـرتبط بالسياق الاجتمـاعي والنفسـي الـذي تعيش فيـه الزوجة والذي يتسم بالقهر مما ينمـي قيمـاً سلبية تجـاه زوجها وأسرتها